

جامعة المستقبل في الأردن «آراء وأفكار ومقترحات»



د. سامي عبدالله خصاونة

كلية العلوم التربوية / الجامعة الأردنية
نائب رئيس الجامعة الأردنية سابقاً

مقدمة:

يشهد المجتمع الأردني تغيرات صميمية تأتي استجابة لمتغيرات داخلية وخارجية. والأردن لا يتفرد بالتغير شكلاً أو موضوعاً، بل يتشارك، وأحياناً يتسابق، مع غيره من البلدان في المنطقة وفي العالم في شكل ومضمون استجابته للتغير. لكن التغير الذي يحدث في هذه الفترة التاريخية من عمر المجتمع الإنساني ليس مألوفاً في ذاكرة الزمان والمكان إذ يأتي مفاجئاً أحياناً وصادقاً أحياناً أخرى، لكنه في كل الأحيان يأتي هائلاً كاسحاً ومذهلاً فلا يترك وقتاً كافياً لاستجابة واعية مبنية على معرفة دقيقة بأبعاد ومكونات هذا التغير أو باستحقاقاته وتداعياته. ولأن التغير يأتي ويدخل، بغير استئذان أو انتظار، في ممارسات واختيارات الأفراد والجماعات والمؤسسات، فإنه يخرجه، بغير وعي أو انتباه منها، من مألوف عن مساراتها، ويبعدها عن تقليد أو روتين فعلها أو قرارها أو حكمها لتأخذ شكلاً هامشياً جديداً في ظاهرها وإطارها الخارجي لكنها تبقى كما هي في مضمونها وأطرها المرجعية الداخلية ومن ثم تصح في حالة صراعية نزاعية تستجر انفعالاتاً لا إرادياً يعرض قراراتها واختياراتها لأخطاء كثيرة وكبيرة.

التغير هو الحقيقة الكبرى، في عصرنا، التي تفرض ذاتها بأشكال عديدة وهي التي تؤدي إلى حالة مضطربة من اللااستقرار أو اللاتبات. أما أساس التغير وبالتالي أساس حالة اللااستقرار واللاتبات في المجتمع، فهي المعرفة التي تتدفق بأشكال ومظاهر عجيبة وغريبة وبسرعة مدهشة لا تترك فاصلاً زمنياً كافياً للفهم والاستيعاب والإدراك.

إن أكثر ما يميز المجتمع المعاصر هو المعرفة، وأصبح إنتاجها وامتلاكها واستثمارها الأساس في دينامية الفعل والقرار والسلوك الذي وفر القوة المادية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتربوية للدول التي تمتلكها وتنتجها وتستثمرها.

الجامعة، تقليدياً، هي مكان المعرفة. ولقد أنشئت لتكون مكاناً جامعاً ومفتوحاً يستقبل المعرفة بغض النظر عن مصادرها وهويات أصحابها؛ وهي مؤسسة اجتماعية وثقافية وسياسية وتربوية وإنسانية تسعى لخدمة الأفراد والجماعات والمؤسسات والتنظيمات، على اختلافها، على قاعدة المعرفة. وحتى تقوم بهذه الخدمة وبهذا الدور يفترض أنها لا تستقبل المعرفة وحسب، بل تنتجها وتستثمرها وتنشرها وتعممها لتكون أساس التغير والتغيير في المجتمع. ولقد أخذت الجامعة هذا الامتياز (امتياز المعرفة) من خلال البرامج التدريسية والأبحاث العلمية التي يقوم بها الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. فكانت (الجامعات) في البلدان المتقدمة واحدة من المؤسسات التي تعاملت مع المعرفة استقبالياً وإنتاجاً واستثماراً، وكثير منها تميز وأبدع في هذا المجال، لكنها لم تكن الوحيدة في مجال إنتاج المعرفة واستثمارها حيث هناك عديد من المراكز والمؤسسات البحثية والعلمية في

أما الجامعات في البلدان النامية ومنها الأردن فما زالت أكثر احتكاراً لامتياز المعرفة في مجتمعاتها، وبالتالي هي أوطان المعرفة وهي المؤسسات التي يفترض المجتمع أنها أماكن استقبال المعرفة وإنتاجها واستثمارها وبالتالي إحداث التغيير في مجتمعاتها. ومن هنا كان التوقع كبيراً من الجامعة، ولعله كان دائماً توقعاً مبالغاً فيه شكلاً ومضموناً، بل أكبر من مقدرة الجامعة على تحقيقه أو الوفاء به.

من هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة التي حاولت أن تلقي ضوءاً على واقع الجامعة في الأردن وتقدم تصورات لما يمكن أن تكون عليه مستقبلاً في ضوء ما يحدث وطنياً وقومياً وعالمياً.

محددات الدراسة:

هذه الدراسة محدودة بمحدودية المصادر التي اعتمدت عليها في بياناتها ومعلوماتها وفي تفسيراتها واجتهاداتها. وبالتالي، فإنها لا تشكل الأساس الوحيد لإعادة بناء صورة المستقبل للجامعة في الأردن. ولعلها تبرر أو تستثير مزيداً من الدراسات والأبحاث لاستكمال قواعد ومرتكزات الأساس الأفضل أو الأمثل لبناء صورة جامعة المستقبل في الأردن.

الطريقة والإجراءات

لم يستخدم الباحث في هذه الدراسة منهجية بحثية دقيقة التصميم في إجراءاتها وأدواتها وجمع بياناتها وتحليلاتها. إن أهم وأبرز ما اعتمدت عليه كان ما يلي:

أولاً: كتابات ومقالات ودراسات لعدد من المهتمين بالتعليم الجامعي في الأردن وتحديد أساتذة الجامعات في فترة السنوات الخمس الأخيرة.

ثانياً: حوارات متعددة مفتوحة مع طلبة في صفوف من مستوى الدراسات الجامعية الأولى والعليا في الجامعة الأردنية وجامعة البلقاء التطبيقية(١). وتركزت الحوارات حول واقع

ثالثاً: حوارات ونقاشات عرضية وقصدية مع العديد من الأشخاص المعنيين بالشأن الجامعي والتعليم العالي في الأردن من أساتذة جامعات وقيادات جامعية ومثقفين وإعلاميين وغيرهم في لقاءات حرة سجل فيها الباحث الآراء والأفكار أو المقترحات الأكثر تكراراً أو تركيزاً.

رابعاً: استعراض آراء وأفكار عدد من أساتذة الجامعات في جمهورية مصر العربية بالنسبة لواقع التعليم الجامعي فيها، وذلك كنموذج، ربما ممثل، للتعليم الجامعي في الوطن العربي.

خامساً: التقرير المقدم للبنك الدولي بعنوان التعليم العالي في البلدان النامية: الخطر والأمل(٢).

سادساً: استعراض سريع لآراء وأفكار باحثين بارزين في الشأن الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك كنموذج متقدم في هذه المجال في العالم عموماً وفي الغرب خصوصاً.

سابعاً: الاستفادة من نتائج دراسة للباحث بعنوان«المنهاج الجامعي: حالة الجامعة الأردنية»، قام بها خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤/٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ثامناً: المثال الإسرائيلي اعتماداً على مراجعة لكتاب«التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل»(٤).

أولاً : كتابات ومقالات ودراسات المهتمين بالشأن الجامعي في الأردن

سيُشار إلى عينة مما كتبه عدد من المختصين والمهتمين في الأردن:

الدكتور أمين محمود عبد الله (٥):

١. لا تتوفر لدينا في الأردن على سبيل المثال إحصائيات كبيرة على الأمية الرقمية بين معلمي المدارس وأساتذة الجامعات، ولكنها متفشية بشكل كبير وقد تصل إلى %٦٠ بالرغم من أن الأردن قد قطع أشواطاً لا بأس بها من ناحية توفير الأجهزة والشبكات المحلية وغيرها.
٢. المركزية والسيطرة والتحكم التفضيلي في شؤون مؤسسات التعليم العالي هو أسلوب غير مجد على المدى البعيد ويتناقض كلياً مع فلسفة استقلالية المؤسسات التربوية. والمهم أن تكون الدولة قادرة على بلورة رؤية فلسفية واضحة لسياسة التعليم ككل بكافة مراحلها وأن تقوم مؤسسات الدولة بدور الراعي المنسّق وليس بدور الشرطي والجلاد.
٣. أن الأوان لمؤسساتنا التعليمية والجامعية منها بالذات أن تسعى لتعليم عال له وظائف محددة المعالم، واضحة الأهداف تمكنها من مواجهة تحديات العصر عبر إعداد الفرد القادر على المساهمة الفعالة في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٤. إن الدور الحقيقي لمجلس التعليم العالي لا يتمثل فقط فيما يملكه من صلاحيات بل فيما يقدمه من مسؤوليات يحاسب عليها، وذلك كله من خلال أطر شراكة وتشاور شفافة وفعالة بين المجلس والجامعات.

الدكتور عبد الباري درة (٦):

فيما يتعلق بالتنظيم الإداري العام للتعليم الجامعي في الأردن والهيكل التنظيمي للجامعات الأردنية، يلاحظ الدكتور عبد الباري درة ما يلي:

١. كثرة التشريعات المنظمة للتعليم العالي في الأردن وسرعة تغييرها.
٢. تمثيل الجامعات الخاصة في مجلس التعليم العالي لا يتناسب وعدد الطلبة الذين يدرسون فيها.
٣. القرارات الرئيسية التي تؤثر على سير العمل الإداري والأكاديمي في الجامعات الأردنية منوطة بمجالس العمداء التي تخضع أحياناً لرغبات رئيس الجامعة ونوابه.
٤. يغلب على عمل مجالس الأقسام والكليات تسيير الأعمال الروتينية وأن الجوانب التطويرية للعمل الإداري والأكاديمي لا تحتل عنصراً رئيساً على جداول أعمالها، ويلاحظ أن مجالس العمداء في الجامعات لا تأخذ بتوصياتها وتحد أحياناً من سلطاتها.
٥. الهيكل التنظيمي للجامعات الأردنية تقليدي يؤكد التسلسل الهرمي ولم تحاول أية جامعة أردنية الاستفادة من مفاهيم التنظيم الإداري الحديثة مثل المنظمة المصفوفة أو غيرها من الإبداعات الإدارية الحديثة.
٦. لرئيس الجامعة سلطات واسعة ... ويضيق الوقت المخصص من قبله لوضع الخطط اللازمة لتطوير الجامعة ومتابعة تنفيذها.

٧. قضية تفويض الصلاحيات من القضايا الخطيرة التي لم توفرها الإدارة الجامعية الأردنية حقها من العناية.
٨. ينطوي جناح الهيكل التنظيمي الإداري (الأكاديمي والإداري) على مشكلات تنظيمية وسلوكية عديدة، وتكمن مصادر هذه المشكلات في نوعية العاملين في الجهاز الأكاديمي والجهاز الإداري من حيث المؤهلات والخبرات والمزايا والحوافز.

الدكتور هشام غرابية(٧):

بالنسبة لاقتصاديات التعليم الجامعي في الأردن أوصت ورقة بحثية مقدمة من الدكتور هشام غرابية ما يلي:

١. رفع الرسوم الجامعية تدريجياً لأن كلفة الطالب تفوق بكثير ما يدفعه من رسوم.
٢. إشراك القطاع الخاص بتحمل التكاليف.
٣. استقطاب الطلبة غير الأردنيين.
٤. استقطاب الجامعات الأوروبية والأمريكية لعدد لا بأس به من الطلبة الأردنيين عن طريق تسهيل القبول (والتخريج غالباً) أو عن طريق فتح فروع لها في الأردن بكلفة زهيدة.
٥. استخدام أساليب التدريس والتكنولوجيا الحديثة ذات الكلفة القليلة.
٦. إعادة النظر في نظام الساعات المعتمدة.
٧. اقتصار الدراسة في الجامعات الرسمية على السنتين الثالثة والرابعة بحيث ينتقل الطالب إليها بعد إنهاء(٦٠) ساعة معتمدة في الجامعات والكليات الخاصة.
٨. ترشيد التكاليف الإدارية عن طريق تخفيض سن التقاعد إلى (٦٠) عاماً وتشجيع انتداب وإعارة الموظفين والإداريين.
٩. دراسة وضع التعليم العالي وإعادة هندسته بحيث يُعاد النظر في أعداد الجامعات والتخصصات وهيكل التمويل، ثم تطوير أساليب علمية لقياس أداء الجامعات في ضوء التكاليف الفعلية.
١٠. زيادة التنسيق بين الجامعات وإنشاء برامج مشتركة خاصة في مجال الدراسات العليا، وتوحيد المجالات والمؤتمرات العلمية.

الدكتور أنور البطيخي(٨):

أما البحث العلمي فكما يذكر الدكتور أنور البطيخي، يواجه معوقات كثيرة أهمها:

١. قلة المخصصات المالية.
٢. قلة عدد الباحثين المهرة والمتدربين.
٣. عدم قناعة صانعي القرار وأصحاب القطاعات الإنتاجية بالبحث العلمي ومؤسساته.

وقدم الدكتور أنور البطيخي عدداً من الاقتراحات لتفعيل البحث العلمي في الجامعات الأردنية، من أهمها:

١. تخصيص بند في الموازنة لدعم البحث العلمي وفرض ضريبة على المستوردات والمنتجات تسمى ضريبة البحث العلمي وإعفاء كل مستلزمات البحث العلمي من الضرائب.
٢. إصدار تشريعات جديدة ووضع إستراتيجية واضحة وطويلة الأمد للبحث العلمي تضمن التنسيق وتقوية الروابط بين مؤسسات البحث العلمي وبينها وبين قطاعات الإنتاج المختلفة.
٣. تطوير ثقافة البحث العلمي على صعيد المجتمع.

الدكتور فايز خصاونة (٩):

وعن مستقبل التعليم الجامعي في الأردن يستشهد الدكتور فايز خصاونة، بما ورد في إعلان بولونيا Declaration, 1992 The Bologna وفي تقرير بوير Boyer Commission Report يمكن الاسترشاد بها في إعادة تصميم الدراسة الجامعية الأولى:

إعلان بولونيا:

١. التعليم دون حدود Education Borderless
٢. التخصصات حسب الطلب made Curricula and Degrees Tailor
٣. التعليم المعمم بين شبكة من الجامعة Network Education.

إعلان بوير:

١. جعل التعليم المؤسس على البحث القاعدة المعتمدة.
٢. هيكله السنة الجامعية الأولى على قاعدة من التساؤل والاستفسار.
٣. استكمال البناء على منجزات السنة الأولى.
٤. إزالة الحواجز أمام التعلم في التخصصات المتداخلة.
٥. ربط مهارات الاتصال بأعمال المساقات الأخرى.
٦. توظيف إبداعي لتقنيات المعلومات.
٧. تنويع التعليم الجامعي بخبرة عملية.
٨. تدريب طلاب الدراسات العليا على التعليم بالممارسة.
٩. تعديل نظام الثواب للهيئة التدريسية.
١٠. تنمية الإحساس المدني لدى الطلبة.

الدكتور إسحق الفرحان (١٠):

وعن مستقبل التعليم الجامعي في الأردن يذكر الدكتور إسحاق الفرحان عدداً من التوصيات من أهمها:

١. توحيد النظر إلى مؤسسات التعليم الجامعي الرسمي والخاص، على أنها، جميعها مؤسسات وطنية، تلتزم بالفلسفة والأهداف نفسها، وتطبق السياسة المرسومة للتعليم الجامعي من قبل الدولة.
٢. ضرورة تطبيق معايير الاعتماد العام والخاص المتعلقة بجميع البرامج والاختصاصات وأسس القبول على الجامعات الرسمية والخاصة على السواء.
٣. قبول الطلبة في الجامعات الرسمية وفقاً لاستيعاب هذه الجامعات.
٤. تأكيد التكامل والتنسيق في البرامج والاختصاصات والدراسات العليا بين الجامعات الرسمية والخاصة بما يحقق المصلحة العليا للوطن وبما ينسجم مع سياسة التعليم الجامعي المقررة من الدولة.
٥. إزالة الازدواجية في التشريعات والقوانين التي تحكم شركات الاستثمار في التعليم والتي تحكم كذلك سياسة التعليم الجامعي الأكاديمية.
٦. تشجيع الاتجاه نحو إنشاء جامعات غير ربحية عن طريق الأوقاف الإسلامية والشعبية وعن طريق الهيئات والجمعيات الثقافية والاجتماعية بدعم من أهل الخير في المجتمع.

الدكتور أمين عبدالله محمود(١١):

اختصر الدكتور أمين عبدالله محمود في معرض حديثه عن مسيرة التعليم العالي العربي كثيراً من الحقائق والمشكلات التي تعاني منها الجامعات في البلدان العربية:

١. من المتوقع أن يصل عدد طلبة التعليم العالي إلى ستة ملايين بحدود عام ٢٠١٠ بمعدل ٩% سنوياً وهي من أعلى النسب في العالم.
٢. يقترَب عدد الجامعات في عام ٢٠٠٤ من ٢٠٠ جامعة (٢٥% منها جامعات خاصة) بالإضافة إلى أكثر من ٦٠٠ كلية ومعهد جامعي.
٣. معدلات الإنفاق السنوي على طالب التعليم العالي متدنية كثيراً مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة (٢٥٠٠ دولار إلى ٤٥٠٠ دولار) مما أدى إلى تدني مستوى المكتبات الجامعية وافتقار المختبرات العلمية إلى الأجهزة المتطورة وتكدس الفصول بالأعداد المتزايدة، من الطلبة، وتباعد المسافة بينهم وبين أساتذتهم، وقلة الاحتكاك العلمي الدوري بالمراكز والجامعات المتقدمة وعدم توافر الفرص الكافية لتطوير وتحديث القدرات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.
٤. التزايد الأفقي الكمي المتسارع في عدد الجامعات أدى إلى تحويلها إلى مؤسسات بيروقراطية تعاني الترهل والعجز عن استيعاب المحاولات الجادة لتغيير وضعها أو تطويره.
٥. المناهج الدراسية في أغلبها تعاني التبعية شبه المطلقة إلى المصادر الأجنبية ولا تساعد المجتمعات العربية على مواجهة تحديات النمو الاقتصادي والاجتماعي.
٦. افتقار أغلب الجامعات العربية إلى الفلسفة التعليمية الواضحة وانحصار اهتمامها بعملية التدريس بعيداً عن البحث والتطبيق والتجريب.

٧. الإنفاق الكلي على البحث العلمي لا يتجاوز %١٥,٠ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بإسرائيل مثلاً التي تقتطع نسبة مئوية تعادل ١٧ ضعفاً للنسبة المئوية التي يقتطعها العالم العربي.
٨. الأوضاع السياسية والاجتماعية العربية في مجملها مرتبكة وتعاني أزمت كبيرة مما يؤثر سلباً في المسيرة التعليمية في أغلب الدول العربية.
٩. خلقت ظاهرة العولمة حقائق جديدة وفرضت واقعاً عجزت عن استيعابه ومجاراته الجامعات العربية.

الدكتور سلامة يوسف طناش(١٢):

توصلت الدراسة التي قام بها الدكتور طناش بعنوان سياسة القبول في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء نتائج الثانوية العامة في الأردن (الفرع العلمي) إلى نتائج من أهمها:

١. يوجد تباين في معدلات الطلبة في الثانوية العامة يعكس إلى حد كبير اختلاف مدخلات التعليم الأساسي والثانوي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك مدخلات العملية التعليمية التي يتعرض لها طلبتنا في مدارسهم.
٢. وفقاً لنتائج الثانوية العامة (الفرع العلمي) فإن تطبيق مبدأ التنافس الحر في القبول في الجامعات الأردنية الحكومية سوف يحرم العديد من الطلبة من فرصة التنافس وفقاً لمديرياتهم ومناطقهم الجغرافية وفتاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة فرص القبول في الكليات الطبية والهندسية.
٣. اللجوء إلى تطبيق أسلوب امتحانات الالتحاق في الجامعات لن يغير من نواتج الثانوية العامة (الفرع العلمي) شيئاً، إذ أن الطلبة الذين حصلوا على معدلات مرتفعة في الثانوية العامة هم أنفسهم الطلبة الذين سيحصلون على فرص للقبول في التخصصات التي يرغبون وبدرجة أعلى من غيرهم من الطلبة.
٤. التوسع الكمي في قبول الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية، ومع تطبيق مبدأ التنافس الحر، لن يحقق العدالة وتكافؤ الفرص لأن الطلبة الأقل حظاً سيبقون بعيدين في قدرتهم على التنافس رغم هذا التوسع الكمي، بل أن مثل هذا التوسع قد يؤدي إلى الإخلال بسوية التعليم الجامعي.
٥. التوسع الكمي في التعليم العالي والذي لا يواكبه نمو اقتصادي مواز سوف يؤدي إلى زيادة إعداد العاطلين عن العمل. وهذا يعني أن التعليم العالي قد يصبح عالية على المجتمع بدلاً من أن يكون أداة تطوير وبناء له. وسيصبح استثماراً خاسراً للأفراد والمجتمع عدا عن نواتجه النفسية وإخلاله بمبادئ المجتمع القيمية.
٦. نتيجة للتوسع في إنشاء الجامعات الخاصة، وهي جامعات مكلفة، فإن الطلبة من ذوي الدخل المتوسط أو المتدني لن يستطيعوا أن يلتحقوا بها. وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى طبقة اجتماعية في التعليم العالي.

الشيخ المعلم الدكتور عبدالكريم غرايبة(١٣):

يؤدي التحليل المتعلق لمقالتيين فريدتين مطولتين للدكتور غرايبة بعنوان أنا والجامعة...خمسون عاماً من اليأس والأمل إلى ما يلي:

١. التعليم عطاء لا حدود له ولا يرتبط بأي شئ آخر مثل المكافأة والراتب والتقدير، هو أعلى درجات الكرم دون توقع شئ مقابل ذلك.
٢. لم تعد المحاضرة هي الأساس، بل المناقشة والأسئلة هما عماد التدريس. المحاضرة لم تعد كبيرة الأهمية ولا الإصغاء لها جيداً بما يوجب على الجامعات وضع أسس جديدة للتعليم تسير الانفجار بالمعرفة وسهولة الحصول عليها بوسائل مختلفة.
٣. الجامعات، عندنا وعند غيرنا، ليست مؤهلة لإحداث تغيير جذري في أساليب التدريس، والجامعات هي أكثر مؤسسات المجتمع مثابرة وصلابة ومحافظة وديمقراطية وهي هشة وصلبة ومرنة.
٤. البحث العلمي مفيد وضار وخطر والوصول إلى الحقيقة هو الهدف الأسمى. والباحث لا يعشق القديم ولا يؤخذ بالجديد ويمقت التفاخر والنفاق.
٥. الطالب لا يفقد صفة الطالب بعد تخرجه في الجامعة لأنها صفة أزلية. والطلبة اليوم أرقى وهم أكثر وعياً من طلبة أمس بل ومن طلبة أي جيل سبقهم.
٦. اللغة هي الأساس في عملية التعليم، والتعليم باللغة القومية في سائر فروع المعرفة هو الأسهل والأضمن والأكفأ.
٧. إذا كان الهدف من التعليم الجامعي هو إيصال المعرفة أو أكثرها إلى الطالب فإن السنوات الأربع ومائة وثلاثين ساعة معتمدة لا تكفي بعد أن توسعت أبواب المعرفة وتداخلت، وقد يكون الأنسب إيصالها إلى ست أو ثماني سنوات وأكثر من مائتي ساعة معتمدة. ومع ذلك لن تكون كافية. أما إذا كان الهدف هو منح شهادة الحضور وسلوك الطريق العلمي ... فإن السنوات والساعات المقررة كثيرة جداً وترهق البلد مالياً كما تثقل على الطالب وأهله وبإمكان الطالب أن يتلقى أكثر معلوماته وهو في بيته. لذلك يقترح خفض السنوات والساعات بمقدار الثلثين. أي تخفض الدراسة إلى ثلاث سنوات والساعات إلى سبعين لتتاح فرصة أطول للمدرس والطالب للاتصال والاختلاط المشترك.
٨. إلغاء متطلبات الجامعة والكلية والمجتمع ... الخ، لأنها لم تعد ضرورية في عصر انتشار المعرفة وينبغي إحداث مواد وساعات جديدة للسقل لا للثقافة، ولغرس الشك لا اليقين. ومن بينها مواد في الموسيقى والرسم والفن والآداب العامة بالإضافة إلى تشجيع النشاط اللامنهجي وأنواع الرياضة وخدمة العلم.
٩. خلق جامعات أرض وريف ومدن لأن الجامعات أصبحت كلها متشابهة يحكمها سوق العمل.
١٠. لا بد من تغيير أساليب إدارة الجامعات وتحويل الأموال غير المنقولة في جميع الجامعات الرسمية والأهلية إلى وقف دون أن يدفع تعويض ويعتبر هذا خصصة إيجابية مستحبة.
١١. جعل مؤسسات التعليم مؤسسات وطنية عامة.
١٢. توحيد قوانين التعليم العالي.
١٣. إعادة النظر جذرياً في مفاهيم ومضامين الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراة) والبحث العلمي. الماجستير هو جزء من الدراسة للبكالوريوس أما الدكتوراة فهي ليست دراسة عليا بل هي بحث علمي قد يؤدي في حالة الوصول إلى نتائج، إلى شهادة دكتوراة.
١٤. إعادة النظر في إدارة الجامعة على أسس منها أن الاختصاص يغني الفكر ولكنه يقيد، وأن المبالغة في التخصص تؤدي إلى نوع من قصر النظر في الأمور العامة، وأن وجود المسنين والشباب معاً في الإدارة ضمان لسلامة الإدارة.

ثانياً : حوارات الطلبة (الملاحظات والأفكار الأكثر تكراراً)

طلبة الدراسة الجامعية الأولى (مرحلة البكالوريوس):

١. المرحلة الجامعية الأولى، وبشكل خاص السنة الأولى من الدراسة، هي مع بعض الاختلاف الشكلي والمظهري، استمرار لمرحلة الدراسة الثانوية: معلم يحاضر وكتاب مقرر وامتحانات تحصيل فكان الهدف المعرفي هو الرسالة الوحيدة للجامعة.
٢. تركيز على تعليمات الحضور والغياب والنجاح والرسوب بما يرافق ذلك من أوامر وزواجر ونواهي تضع الطالب في موقع الخائف على مصيره المنتظر المتردد بشأن ما يجوز وما لا يجوز.
٣. حد أدنى من التواصل والتفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وبالتالي فرصة الاستفادة من الأساتذة مقتصرة عموماً على موقف الاتصال الأحادي في غرفة الصف.
٤. مصادر التعلم خارج الإطار الصفّي والكتاب المقرر محدودة.
٥. افتقار الجامعة إلى المبادرات والمبادرات الموجهة، تخطيطاً وتصميمياً، للتنمية الإنسانية والثقافية والاجتماعية والسياسية والفكرية للطلاب.
٦. غياب القدر الأدنى من الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية التي تهئ لحوارات مفتوحة بين الطلبة بمعزل عن ضوابط أو ضوابط من أي نوع كان.
٧. الصلة النوعية للجامعة بالمجتمع محدودة وغالباً ما تأخذ شكلاً احتفالياً موسمياً.
٨. إمكانات الجامعة المادية محدودة مما لا يساعدها على توفير النشاطات المتعددة، كما ونوعاً، بما يلبي احتياجات الطلبة واهتماماتهم واختياراتهم.
٩. إعادة النظر في البرامج والخطط الدراسية تكويناً وتنفيذاً، على أساس التكامل والتوازن من أجل إنماء آخر للطالب، فكرياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ليكون في مهاراته ومعارفه مواطناً قادراً مهنيّاً ووظيفياً وإنساناً أكثر نضجاً ووعياً واهتماماً على الصعد الوطنية والقومية والعالمية.
١٠. إحداث تغييرات جذرية في مكونات البيئة الجامعية التشريعية والمادية والإنسانية مما يؤدي إلى جو من الحريات الشخصية والاجتماعية والسياسية والفكرية على قواعد الاختلاف والتباين والتعدد.

طلبة الدراسات العليا:

١. العلاقة بين الطالب والجامعة محدودة بحكم أن معظم الطلبة في برامج الدراسات العليا غير متفرغين، وبالتالي فإن تواجدهم في الجامعة لا يكون إلا وقت الحصة المبرمجة.
٢. غياب المساعدات المالية أو المنح الدراسية الكافية يحول دون تفرغ الطالب الكامل لدراسته الجامعية ولو لسنة واحدة وبالتالي لا يتمكن من اختبار الحياة الجامعية.
٣. وظيفية المعرفة التي تصل الطلبة ليست واضحة لدى الجامعة مما يشير إلى هامشية العلاقة بين الجامعة واحتياجات المجتمع، وتحديد ما يتعلق بخطط التنمية فيه.
٤. استراتيجيات التدريس الجامعي تفتقر إلى البحث العلمي أسلوباً فعالاً في تدريس المواد المقررة من أجل اكتساب المعرفة وإنتاجها واستثمارها.

٥. افتقار البرامج الدراسية التي تؤدي إلى الدرجات العلمية إلى التكاملية والتوازنية في بنائها وتنفيذها وتقويمها وبالتالي تأتي في قدر من التفكيك والتجزئ الذي يحول دون تحقيق الأهداف الكبيرة أو العامة للبرامج.
٦. تحتاج الدراسة الجامعية إلى تفرغ جزئي أو كلي يضمن انخراط أو استغراق الطالب في الحياة الجامعية دراسة وبحثاً وتواصلًا، إنسانياً وفكرياً. ويقتضي ذلك توفير الشروط المادية والعملية التي تؤدي إلى علاقة كلية، وليست جزئية، يبين الطالب وقسمه وكليته وجامعته.
٧. إعادة النظر في برامج الدراسات العليا وفي الخطط الدراسية لتكون أكثر ارتباطاً واستجابة لخطط التنمية على اختلافها في الأردن وذلك في ضوء أولوياتها القريبة والبعيدة.
٨. يفترض أن تتوفر للأقسام الأكاديمية والكليات الموارد المالية السكانية من أجل تقديم المنح الكاملة أو الجزئية، حسب تعليمات مناسبة، لطالب الدراسات العليا ليتمكن من التفرغ والانصراف لدراسته وبحثه.

ثالثاً: حوارات أفراد مهتمين بالشأن الجامعي في الأردن

(أساتذة جامعيين، إعلاميين، مفكرين، الخ)

١. افتقار الجامعة في الأردن إلى أطر مرجعية تشتق منها فلسفة مرنة ذات رؤيا ورسالة قادرة أن تتفاعل، بدينامية، مع متغيرات المجتمع المعاصر، وطنياً وعالمياً.
٢. غياب علاقة التواصل الدينامي بين الجامعة والمجتمع وبالتالي قصورها عن فهم ما يحدث في المجتمع الداخلي والخارجي من تغير وتبدل.
٣. بدأت الجامعة تقليدية في فكرها وفعلها، وما زالت تألف هذه التقليدية وتستسهل إجراءاتها ومؤثراتها في سياستها واستراتيجيتها وخططها ووسائلها وأدواتها.
٤. استقلالية الجامعة غير مكتملة إذ تقع تحت تأثيرات ثقافية وسياسية واجتماعية وإدارية خارجية تتعدى على حقها وواجبها في صنع السياسة الجامعية واتخاذ القرار الأكاديمي أو الإداري المستقل.
٥. الأوضاع المالية للجامعة في الأردن تتأرجح بين ارتفاع وانخفاض مما ينعكس سلباً على خططها وبرامجها ويحول دون تخطيط مستقبلي قريب أو بعيد المدى.
٦. الجامعة البحثية أو جامعة البحث العلمي لم توجد بعد في الأردن وحتى الحس البحثي بمعناه المتكامل لم تتأسس قواعده ومرتكزاته واتجاهاته الأولية والأساسية في الجامعة.
٧. الجامعة الربحية لا توفر إضافة نوعية للتعليم العالي في الأردن ولقد جاءت لتكون تراكمياً جديداً لنواقص وثغرات في الجامعة العامة وامتداداً منقوصاً لبرامجها وخططها التقليدية مما ينعكس سلباً على سوق العمل وتداعياته الاجتماعية.
٨. الإبداع المتوقع من الجامعة أو فيها غير ممكن في الجامعة في الأردن وذلك على الرغم من توافر أعداد كبيرة من الطلبة وأعضاء هيئات التدريس المتفوقين في تحصيلهم الدراسي وأدائهم في الإعداد الجامعي وذلك لغياب البيئات (الإنسانية والإدارية والبرامجية والثقافية والعلمية والبحثية) التي تؤدي إلى الإبداع.

رابعاً: آراء وأفكار حول التعليم العالي في مصر

أما عن الجامعات في جمهورية مصر العربية فلقد لخصت مجلة صباح الخير في عددها (٢٥٦٧) بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ ما ركز عليه عدد من أساتذة الجامعات في مصر في اجتماعهم العام الماضي (٢٠٠٤) في أول احتفال لهم بعيد استقلال الجامعة وذلك في مراجعتهم وتحليلهم لأوضاع الجامعات المصرية وتحديداً ما يتعلق بفقدان استقلاليتها.

تحدث العالم الجيولوجي المعروف الدكتور رشدي سعيد أنه شئ مشين في حق الجامعات كلها ما آلت إليه أوضاع الجامعات في مصر، وأن البحث العلمي يمر بأزمة كبيرة وأصبح حديث تدهوره على كل لسان بما في ذلك المسؤولين عنه والذين يخرجون علينا ببرامج كثيرة للإصلاح سرعان ما لا يتحقق منها شيء.

أما الدكتورة رضوى عاشور أستاذة الأدب الإنجليزي بجامعة عين شمس والروائية المعروفة، فتقول «إن الحديث عن الأوضاع في الجامعة غير ممكن دون البدء بأوضاع تعليم ما قبل الجامعة والانهيار شبه الكامل الذي يعاني فيه التعليم. أما عن أوضاع الجامعات فإن أقصى ما يمكن تحقيقه الآن هو إنجاز محدود ومعزول هنا أو هناك يتشارك فيه أستاذ وطالب أو مجموعة من الأساتذة تقبض على قيد المعرفة كجمرة نار».

وفيما يتعلق بالجامعات العامة والخاصة فهي في واقع المعاناة وأن إنشاء جامعات خاصة تعاني من مشاكل الجامعات العامة يؤدي إلى تكريس وتعزيز واقع المعاناة لأن الجامعة الخاصة تشارك العامة في التلقين في قاعة الدرس وسوء الامتحانات والبحث العلمي وغياب القيادات المنتجة حيث هي مشروعات استثمارية وجدت أرضية خصبة في العرض والطلب ولا نية لديها في التورط في مشروع ثقافي كبير كذلك الذي يعنيه تأسيس جامعة. أما عن الجامعات الأجنبية التي تتزايد يوماً بعد يوم، الألمانية والفرنسية والكندية، وغيرها القادم فهي تستقطب أبناء الصفوة وتعيد القناعة «الكولونيالية» القديمة بأن المكان الأمثل لتعليمهم هو الجامعات الأجنبية داخل البلاد وخارجها حيث تعيد التمايز الطبقي بشكل أكثر حدة وتعمق الخط الفاصل بين تعليم محلي مجاني أو مدفوع الأجر غالباً ما يكون رديئاً في الحالتين وتعليم أجنبي أكثر تميزاً لا يقدر عليه سوى الأثرياء».

الدكتور محمد حسين عبد العزيز أستاذ اللغة بكلية دار العلوم فيقول «إن استقلال الجامعة وحرية البحث العلمي جناحان لا يمكن أن تحلق الجامعة بغيرهما لتحقيق التطور العلمي المنشود من أجل المجتمع المصري». وعن انهيار العملية التعليمية في الجامعة يقرر الدكتور عبد العزيز «أن أسباباً عديدة وراء ذلك منها أن القرار الجامعي في كل مستوياته ليس نابغاً من الإرادة الحرة لمن ينسب إليهم القرار وأن الجامعات الأجنبية والخاصة ينبغي أن تكون مؤسسات وطنية تشارك في النهوض بالعلم والتعليم ولا تهدف إلى الربح».

أما الدكتورة فاطمة موسى فنعترف أن كثيراً من المساوئ التي يشكو منها أعضاء هيئة التدريس، كثيرين منهم هم الذين أوصلوا الجامعة لهذا الموقف أو الحال، فهم الذين هزلوا نحو السلطة.

الدكتور رؤوف عباس من جامعة القاهرة فيلخص كتابه «مشيناها خطى» الصادر عن دار الهلال، ٢٠٠٤ في مقابلة فريدة نشرتها مجلة المصور في عددها رقم (٤١٩٧) بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٨ بما يلي:

١. تراجع الوضع في الجامعات المصرية بدون استثناء والإحصاء العالمي الذي جرى إعلانه أخيراً يؤكد حقيقة أننا خرجنا خارج المنافسة وأنا لا نطبق الأسس العالمية المتعارف عليها للتعليم والبحث والجودة.
٢. الجامعة لها وظيفتان هما التعليم والبحث العلمي. ولقد أصبح دورنا في معظمه مقتصرًا على التعليم الذي لا يهتم بمعايير التقييم والجودة، بل ينصب اهتمامنا على الأعداد التي تتخرج سنوياً بصرف النظر عما يدرس الطلبة.
٣. تقييم الطالب يعتمد على نظام وحيد هو امتحان الترم (الفصل) وهو ما أطلق عليه امتحان البرشامة الذي يستذكر الطالب فيه بعض المعلومات من خلال الاعتماد على الملخصات والمذكرات الحقيبة.
٤. اختفاء الجانب التطبيقي من المؤسسات التعليمية أسهم في تردي الأوضاع الجامعية وبشكل خاص في مستوى الخريج الجامعي.
٥. الطالب ليس مسؤولاً عن التردّي وما يقال أن الظروف المادية السيئة للطلبة وتدني مرتبات أعضاء هيئة التدريس والأعداد الكبيرة التي تقبلها الجامعات سنوياً هي وراء تردي أوضاع الجامعات ليس إلا أكذوبة كبرى وتستخدم فقط لتبرير القصور والتردّي.
٦. الكتاب الجامعي كما هو الحال أكذوبة أخرى هدفها استنزاف بعض الأساتذة لجيوب الطلاب إلى آخر مدى. والكتاب الصحيح هو الكتاب الجامعي المرجعي الذي يشمل الأسس أو المبادئ في التخصص.
٧. اللجان العلمية الخاصة بتراقيات الأساتذة هي أكذوبة لأنها تفتقر للجدية فضلاً عن أنها لجان ملاكي تحكمها الشللية وليست المعايير العلمية.
٨. أزمة التمويل أكذوبة أيضاً وحجة لتبرير الأخطاء، فالجامعات لديها أموال الصناديق الخاصة، والإنفاق من أموالها حق لرئيس الجامعة فقط وبأوامر منه، وهذه الصناديق غير خاضعة لرقابة أية جهة في الدولة.
٩. التدخل الأمني في الجامعات ظاهرة واقعة بالفعل في الجامعات المصرية ومتوغلة للغاية في كافة الأنشطة والحياة الجامعية ويكفي أن الأمن هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في اختيار القيادات الجامعية بدءاً من أصغر المناصب وحتى أعلاها شأنًا وهو منصب رئيس الجامعة.

خامساً: تقرير البنك الدولي

يتضمن التقرير المقدم للبنك الدولي بعنوان «التعليم العالي في البلدان النامية»: الخطر والأمل، معلومات قيمة عن أوضاع التعليم العالي في هذه البلدان تؤكد ما يلي (١٤):

١. يعاني التعليم العالي في معظم بلدان العالم النامي من ثغرات ونواقص تتفاقم باستمرار وخاصة مع اضطرار مؤسسات التعليم العالي العام والخاص للتوسع استجابة للضغط عليها لقبول أعداد أكبر من الطلبة. هذا التوسع السريع خلق حالة

٢. يفترض أن مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة تأخذ بالحسبان، أساساً، المصلحة العامة مما يستدعيها أن تستفيد من طموحات واهتمامات القطاعين العام والخاص، بنفس الوقت الذي ينبغي أن لا تخضع فيه لأي منهما. إن ما تتعرض له مجتمعات البلدان النامية من ضواغط وموجهات في اتجاه الخصخصة ينمي فرصة القطاع الخاص لمزيد من الكسب وجني الأرباح المادية تماماً كما تفعل بعض الحكومات في ضغطها على مؤسسات التعليم العالي لتحرير سياسات ضيقة أو تنفيذ خطط قصيرة المدى. في كلتا الحالتين تتأثر سلباً نوعية البرامج التي تقدمها الجامعات في القطاعين.

٣. ما تواجهه مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية من تغيرات عديدة ومتشابكة تكشف أن وسائلها وأساليبها التقليدية في الإدارة لم تعد ملائمة. إن مركزة الإدارة وتوحيدها ليست الحل وأن البحث عن أنظمة إدارية جديدة توفر الاستقلالية والتنافسية والمرونة لتنوع مصادر الدخل للجامعات العامة والخاصة أصبح ضرورة ملحة. يضاف إلى ذلك أن عجز وقصور القطاع العام وتنامي القدرة المالية للقطاع الخاص قد أفقد التعليم العالي توازناً ضرورياً. وهكذا ثمة حاجة لأساليب أكثر تناغمًا وتوازناً وعقلانية لإدارة قطاع التعليم العالي بغض النظر عن هويته.

٤. الإدارة العليا (الحاكمية) في مؤسسات التعليم العالي مهمة لتحقيق النوعية التربوية. إن الأساليب الإدارية العليا التقليدية المألوفة في مؤسسات التعليم العالي في معظم بلدان العالم النامي لم تعد مناسبة بالرغم من تباينها أو اختلافها من بلد إلى آخر. ولذلك قدمت لجنة التقرير مجموعة من المبادئ وأدوات التغيير التي ترتبط بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس واستراتيجيات التخطيط والتدريس أملاً في تبنيها من قبل الإدارات العليا في مؤسسات التعليم العالي.

٥. عدم كفاية المقدرّة العلمية في بلدان العالم النامي على الرغم من الإنجازات العلمية التي تحققت في بعض هذه البلدان تحت ظروف مادية واجتماعية صعبة أو قاسية. واضح أن بلدان العالم النامي تتراجع خلف بلدان العالم الصناعي المتقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا وذلك لعدم توافر البنى التحتية لهذه البلدان لتستفيد من التقدم العلمي والتقني وبالتالي لتقليص الفجوة الكبيرة بينها وبين البلدان الصناعية في مختلف مجالات الحياة المادية والاجتماعية. إن عدم توفر المصادر المختلفة للتقانة العلمية وغياب القيم والتقاليد الأساسية التي تشجع البحث والاستقصاء والتدريب هي وراء تردي وتراجع مؤسسات التعليم العالي في أكثر هذه البلدان. ومع ملاحظة ما يحدث من تقدم علمي وتقني فإن السؤال المفتاحي الموجه لصانعي السياسات ومتخذي القرارات في هذه البلدان هو أين يقع العلم والتكنولوجيا في سياسات التعليم العالي وأولوياته وخطته وبرامجه؟

٦. الثقافة العامة المتعددة الأبعاد والمكونات General Education قاعدة أساسية لتعديل جوهر في نظم التعليم العالي. يفترض أن هدف التعليم في بلدان العالم النامي هو تطوير أو إنماء الكائن الإنساني المتكامل أو الكامل وهو ما يحتاج إلى قاعدة أولية مشتركة بين جميع الطلبة تخطط على أساس واضح من المرونة والانتساع والشمول والدينامية بين مختلف الموضوعات والأنظمة المعرفية. لقد جاء الوقت الذي تطرح فيه الأسئلة والقضايا الرئيسية في هذه المجتمعات مثل من هو الشخص المثقف الذي تسعى إليه مؤسسات التعليم العام والعالي؟ وما هي

٧. ختمت اللجنة تقريرها بإجابات على الأسئلة الرئيسية الثلاثة التي بدأت فيها التقرير: ما دور التعليم العالي في دعم وتعزيز عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي؟ ما هي المعوقات الرئيسية التي تواجه التعليم العالي في البلدان النامية؟ وكيف يمكن التغلب على هذه المعوقات وفي الإجابة على هذه الأسئلة أفرح التقرير أولاً تحديد المعوقات الأساسية وتعريفها بوضوح في كل بلد، واختيار القيادات المستنيرة لتولي مسؤولية الإدارات العليا، وتوسيع الاختيارات والبدائل في عملية التغيير والبناء، والاهتمام والتوسع بتطوير المهارات الملائمة. كل ذلك لضمان تحقيق الأمل والرجاء بالتقدم والتحسين.

وفيما يتعلق بالأسئلة الرئيسية قدم التقرير توصيات تتعلق بنمو الدخل؛ وخطورة غياب الرؤيا؛ فقدان الالتزام السياسي والمالي؛ وأهمية فهم تداعيات العولمة. ثم قدم توصيات تتعلق بتحسين البنى التحتية التربوية والتقنية في مؤسسات التعليم العالي؛ إعادة تصميم أنظمة المناهج والبرامج والخطط الأكاديمية والامتحانات وتقييم الأداء؛ إعادة النظر في سياسة تعيين الأكاديميين والإداريين؛ إعادة النظر بسياسات قبول الطلبة بما يخدم المجتمع ويجسر الفجوة بين قطاعاته المختلفة؛ البحث عن مصادر تمويل جديدة والتنوع فيها؛ وإعادة النظر في العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات المجتمع الداخلي والمجتمعات الخارجية.

تقرير التعليم العالي في البلدان النامية موجه لخمس فئات من الناس في هذه البلدان هي:

١. صانعو سياسة التعليم العالي بمن بينهم وزراء التعليم، وأعضاء المجالس التي تشرف على هذا التعليم مثل مجالس الأمراء ومجالس التعليم العالي.
٢. أفراد المجتمع السياسي الواسع بمن فيهم وزراء الاقتصاد والصناعة ورجال الأعمال الذين لهم دور حيوي في دعم التعليم العالي لتحقيق أهدافه.
٣. المختصون والمهنيون في مجال التعليم العالي كرؤساء الجامعات ومديريها ونواب الرؤساء والعمداء والأساتذة.
٤. الممولون والمانحون الذين يجب أن يقرروا كيف ينبغي أن يدعموا مؤسسات التعليم العالي لتحقيق أهدافها.
٥. القطاع العام بمن فيهم الطلبة الذين يعتبر تأييدهم للتعليم العالي ضرورة قصوى.

يكشف التقرير أن التعليم العالي، بشكل عام، في البلدان النامية يواجه مشكلات ونواقص وصعوبات تتعلق بالأمور الأساسية التالية:

١. نوعية أعضاء هيئات التدريس: الأعداد والتدريب والخبرة والدافعية... الخ.

٢. استراتيجيات التدريس.
٣. الصعوبات التي يواجهها الطلبة في الجامعات: الثقافة الجامعية، التنظيم الجامعي، أساليب التدريس، البيئة الجامعية... الخ.
٤. محدودية المصادر والاستقلالية الذاتية.
٥. التوسعات السريعة في التعليم العالي.
٦. التفجر المعرفي وكيفية التعامل معه.
٧. مدى استجابة الجامعات لمتطلبات مجتمعاتها وأولوياتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية... الخ.
٨. موقف الجامعات من القضايا الإنسانية (حقوق الإنسان و الحريات العامة، قضايا المرأة، والفساد... الخ).
٩. خصائص الجامعات العامة والخاصة: الشاملة، المهنية، المتخصصة، البحث في الجامعات، التنافسية القائمة، الاهتمام الريحي مقابل الاهتمام البحثي والتطويري، مصادر التمويل وتأثيرها على حرية الاختيار والتنظيم... الخ.
١٠. خصائص الإدارات العليا في الجامعات ومدى ملاءمتها واستجابتها لمتغيرات عصر المعرفة والتكنولوجيا.
١١. الحريات الأكاديمية.
١٢. مدى ملاءمة ووضوح التعليمات والأنظمة والقوانين في الجامعات (الإدارية والأكاديمية).
١٣. أنظمة المساءلة المتقدمة لضمان تقويم الأداء بما يساعد في تحقيق الأهداف القريبة والبعيدة.
١٤. توفر التقنيات الحديثة (المختبرات العلمية، المختبرات الحاسوبية) كما ونوعاً بما يتفق وأعداد الطلبة ومتطلبات التدريب والتمرين والتجريب التي تستدعيها برامجهم وخططهم الدراسية.
١٥. توفر المدرسين ذوي التدريب النوعي المتقدم الذين يساعدون الطلبة في الاستخدام الأفضل لكافة أشكال التدريب في المختبرات.
١٦. توفر أنظمة حوافز لاستقطاب الكفاءات الوطنية والمحافظة عليها.
١٧. برامج التطوير والبحث القائمة على سياسات واستراتيجيات علمية وتقنية بما يتفق ومتطلبات التنمية الشاملة.
١٨. توفر الأطر المرجعية الأساسية التي تحدد الفلسفة والرؤى والرسالة الجامعية التي يركز عليها في اختيار البرامج والخطط الجامعية وتصميمها انطلاقاً من فهم واع لنوعية الخريجين المطلوبين وخصائصهم الشخصية والإنسانية والاجتماعية.

سادساً: التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية

تم اختيار كتابين اعتبرهما الباحث مرجعين مهمين ممثلين، بشكل عام، للتعليم العالي في الولايات المتحدة:

- كتاب University for the 21st Century A لمؤلفه الدكتور James J. Duderstadt يطرح قضايا مستقبلية غاية في الأهمية لا تسترعي اهتمام المشتغلين في

يقدم المؤلف عدداً من الأفكار والآراء والملاحظات والاستنتاجات التي تستدعي اهتمام الباحثين والمخططين في مجال التعليم العالي بغض النظر عن متغيري السياسة والجغرافيا.

١. ليس مفاجئاً أن الجامعة التي أصبحت لاعباً رئيسياً في المجتمع الأمريكي قد أصبحت أيضاً مصدر قلق له. إن عدداً كبيراً من الأشخاص المتعلمين والمثقفين الذين أنتجوا الفكر والمعرفة التي أصبحت ثروة الإنسانية كانوا من الجامعات. هذا يعني بالضرورة أن الشعب الأمريكي له مصلحة مركزية وأساسية في المؤسسات الجامعية التي أصبحت تتعرض للكثير من الآراء والأفكار الداعمة والناقدة فيما يتعلق بدورها المستقبلي الوطني والعالمي في وقت تتفجر فيه المعرفة التي تلعب الجامعة دوراً مركزياً فيها، نظرياً وعملياً.
٢. تفرض الأوضاع المتغيرة الجديدة، أمريكياً وعالمياً، إعادة النظر في المسار الجامعي برمته، فلسفة وأهدافاً وفعاليات وأدواراً وإدارات سواء تعلق الأمر بنوع الجامعة (البحثية، الشاملة، المتخصصة، جامعة الدراسات الأولى، جامعة الدراسات العليا، كليات المجتمع، ... وغيرها)؛ أو باستراتيجيات التدريس بما في ذلك أدوار الطلبة وأعضاء هيئات التدريس واستراتيجيات البحث، أو تعلق بمصادر التمويل وعلاقة ذلك بالحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات أو المؤسسات الداعمة أو الأفراد المهتمين كل ذلك على أساس أن ما يحدث من تغير وتبدل في المجتمع هو في معظمه أو في كفه جديد ويحتاج بالضرورة إلى تعامل جديد من قبل الجامعة. ولعل هذا يستدعي انقلاباً على التفكير أو الروتين القائم في الجامعة بحثاً في الشكل والمضمون استجابة للتغير المتسارع في المجتمع الداخلي والخارجي.
٣. كان التعليم هو الرسالة الأهم للجامعة في الولايات المتحدة التي كانت تستقبل أجيالاً بعد أجيال من الطلبة يتخرجون فيها وهم أحسن إعداداً وتكويناً وأحرص على قيم مجتمعهم وموروثاته. أما جامعة المستقبل وفي ضوء التعقيدات والتشابكات التي تطرأ على المجتمع فتحتاج إلى تغيير في نوع رسالتها وتعاملها مع الطلبة الذين ينبغي أن يتعرضوا إلى خبرات نوعية جديدة ليكونوا أكثر مهارة في استخدام إمكاناتهم ومقدراتهم كمواطنين في المجتمع الأمريكي الجديد وفي المجتمع العالمي/الإنساني الجديد.
٤. لعب البحث العلمي الجامعي دوراً كبيراً في التقدم العام والشامل في المجتمع الأمريكي. إن الأوضاع الجديدة تفرض مزيداً من الاهتمام والعناية بالبحث والاكتشاف مما يؤدي بالضرورة إلى تغيير في العلاقات والشراكات بين الجامعة من جهة والحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات من جهة ثانية بما يخدم الأهداف البحثية التي يمكن أن تتجاوز حدود المؤلف والمعروف في علاقة الشراكة والتعاون. يضاف إلى ذلك أن الأمر يستدعي التعرف الواعي على التحديات الظاهرة والكامنة التي تواجه البحث العلمي التي ترتبط بالدعم الخارجي والتكلفة والدور المنتظر لأعضاء هيئة التدريس والقوى الفكرية في المجتمع والتغير في أولويات التنمية على مختلف الصعد والمنظومات القيمية والاتجاهات المتغيرة والتداخل بين الأنظمة المعرفية المختلفة، إلى غير ذلك من المتغيرات الثقافية.

٥. خدمة المجتمع والدور المدني للجامعة سيزداد أهمية واتساعاً، ويحتاج إلى إعادة نظر في مجمل الأهداف والتشريعات والتعليمات الناظمة لهذا الدور.
٦. ينتظر من الأكاديميين في الجامعات أن يتأكدوا أو يؤكدوا على مسؤوليتهم الفريدة في مجتمعاتهم المحلية والوطنية والعالمية وذلك من منطلق أن التعليم التزام أخلاقي وأن الفكر/البحث هو أمانة أو مصلحة شعبية، وأن خدمة المجتمع هي التزام مؤسسي رئيسي. لذلك فإن ما يرتبط بأعضاء هيئات التدريس من تعيين أو ترقية أو تثبيت/عدم تثبيت أو مكافأة/عدم مكافأة، أو أدوار أو إدارة أكاديمية ينبغي أن يتطور ليكون في خدمة الدور الجديد للجامعة.
٧. جامعة المستقبل تحتاج حكماً أو إدارة جامعية جديدة، مفهوماً وإعداداً وتكويناً. إن زمان التغير والتغيير يحتاج قيادة جديدة تتلاءم وظروف الزمان والمكان. هذا يقتضي تطوير مفاهيم قيادية جديدة وأدواراً جديدة للأكاديميين في الإدارات الجامعية، كما يلزم تطوير بيئات أو مناخات جامعية جديدة توفر الفعالية والدينامية في صنع السياسة واتخاذ القرار.
٨. انصراف الجامعة عن الأساليب التقليدية في التخطيط الأكاديمي والإداري وانتقالها إلى أساليب تتناسب والحداثة الجديدة بما يتناسب وسياسة ورسالة الجامعة وأهدافها وخططها وفعاليتها وتقييماتها.
٩. التعليم الجامعي استثمار كبير يستدعي توظيفاً مختلفاً ومبدعاً واقتصادياً للتقنيات الحديثة، كما يستدعي انتقالاً لأمن التعليم إلى التعلم وفهماً للعلاقة بين المعرفة العالمية وصناعة التعلم (Industry Learning)، بالإضافة إلى متغيرات السوق والإنتاج والاستهلاك.

• كتاب Most of College: Students Speak their Minds Making the Press, Cambridge, University Cscac Harvard الصادر عن Richard J. Light Massachusetts, 2001 اعتمد مضمون الكتاب على أسئلة وأجوبة مع طلبة من مختلف التخصصات في جامعات عامة وخاصة، ومدن ولايات في الولايات المتحدة الأمريكية. والفكرة الرئيسية من الكتاب هي إشراك الطلبة في تحديد وصياغة البنية الكلية للجامعة مع ملاحظة ما يلي:

١. طلبة الدراسات الجامعية الأولى يقضون معظم وقتهم خارج الصفوف يمارسون نشاطات مختلفة، فمن الحكمة إقامة ارتباطات أو علاقات بين ما يحدث داخل غرفة الصف وما يحدث خارج غرفة الصف.
٢. يلعب المرشد في الجامعة دوراً غاية في الأهمية وهو يرشد طلبة الدراسات الجامعية الأولى وخاصة ما يتعلق بمستقبلهم الأكاديمي أو المهني سيما وأن بعضهم لديه إصرار واضح على مسار واحد محدد وآخرين لديهم اختيارات كثيرة. وهنا تأتي أهمية مشاركة الطلبة في النشاطات لأنها تكمل وتعزز خبرتهم الأكاديمية وتفتح أمامهم مسارات أوسع وأشمل.
٣. انخراط الطلبة في نشاطات إضافية لا منهجية يسمح بانفتاحهم على حقول جديدة يمكن أن تساعد في تحديد اهتماماتهم واختياراتهم.

أجمل الكتاب آراء ومقترحات الطلبة بالنسبة لمشاركتهم في الحياة الجامعية مما يمكن أن ينطبق في البيئة الأردنية في الآتي:

١. إدارة الوقت:

- سيكونون أسعد شخصياً وأكثر فاعلية في أدائهم الجامعي.
- سيكون جهدهم أكثر انتظاماً وتنظيماً.

٢. التوازن بين النشاط الأكاديمي والنشاطات اللاأكاديمية:

- اللامنهجية، الألعاب الرياضية، والعمل المدفوع الأجر.
- لا توجد علاقة بين مستوى الانخراط في العمل وبين العلامات، لكن توجد علاقة واضحة بين المشاركة والرضا عن الكلية.
- معظم الطلبة المنخرطين في نشاطات خارج قاعات التدريس أكثر سعادة بخبراتهم التدريسية في كلياتهم من الطلبة غير المنخرطين بنشاطات خارجية.

٣. المشاركة في الفنون:

- توفر المتعة والرضى الذاتي.
- تربط بين الفنون والصف.
- تساعد الطلبة في التعلم عن أنفسهم مما يساعدهم على تشكيل دراستهم واختيار المواد التي يدرسونها.
- توفر الفرص والزمان والمكان لتفاعل الطلبة فيما بينهم.

٤. الحصول على المساعدة وقت الحاجة فيما يتعلق بـ:

- المشاكل العامة أو المشاكل الفردية.
- ما يستطيع المرشد من عمل لمساعدة الطلبة.
- ما يستطيع الطلبة القيام به لمساعدة أنفسهم.
- الانتباه المبكر لمظاهر المشكلات التي يعاني منها الطلبة كالانعزالية والتردد في طلب المساعدة.

التعرف على أسباب المشكلات الأكاديمية:

- افتقار مهارة إدارة الوقت.
- امتداد نموذج الدراسة الثانوية في الدراسة الجامعية.
- اختيار المواد الدراسية.
- ميل الطالب الجامعي للدراسة منفرداً مما يحرمه من فرصه التعلم من زملائه الطلبة.

أكثر تحديداً ركز الطلبة على الأمور التالية:

١. الصفوف الأكثر فعالية (١٠-١٥ طالباً):

- الصفوف الصغيرة تساعد الأستاذ أن يتعرف على كل طالب.
- الصفوف الصغيرة تمكن الأستاذ من استخدام أساليب فعالة يصعب استخدامها في الصفوف الكبيرة.
- توفر فرصة أضمن لانخراط الطالب في الموقف الدراسي أو التعليمي.
- تمكن الأستاذ من إعطاء تعيينات أو واجبات بيتية ذات قيمة وعمق كالواجبات التي تركز على الكتابة من أجل تحسين المهارات الكتابية.
- تعطي الفرصة للملائمة للتركيز على الفكرة الرئيسية في الموقف.
- توفر الفرصة للملائمة لتقويم أداء الأستاذ من قبل الطلبة.
- توفر فرصة الإصغاء المتبادل بين عناصر الموقف (الطلبة والأستاذ) وتساعد الأستاذ على تحديد مستويات الاستيعاب لكل طالب.

٢. الإرشاد والاسترشاد في الجامعة:

- تزداد دينامية التواصل و التعارف وبالتالي التقارب بين الطالب والأستاذ.
- فرصة التعلم من الطالب الناجح فرصة كبيرة.
- الطلبة قادرين أن يقدموا خدمات إرشادية كبيرة لبعضهم البعض مما يوفر جهداً ووقتاً كبيرين.
- تهيئة الفرص للملائمة للطالب الواحد أن يحدد جماعة أو أكثر للانخراط معها فيما تقوم به من نشاطات مما يتفق واهتماماته واختيارته.

٣. الأستاذ الجامعي الذي يحدث فرقاً نوعياً في الحياة الجامعية:

- الذي يعلم الدقة في استعمال اللغة.
- يشارك الطلبة أو يقاسمهم المسؤولية الفكرية (اختيار مواد دراسية والتخطيط لها وتنفيذها).
- ربط الأفكار الأكاديمية بحياة الطالب.
- مساعدة الطلبة على الانخراط في الجماعات الكبيرة كالصف كثير العدد.
- تعليم الطلبة أن يفكروا كأستاذ.
- تشجيع الطلبة على الاختلاف مع الأساتذة.
- تعليم أهمية الدليل أو البرهان أو المثال في الموقف.
- مكاملة الأفكار من مختلف الأنظمة المعرفية فيما بينها.

٤. التعددية والتباين في الجامعة:

- استثمار التعددية والتباين كمدخلات في الموقف.
- معنى الاختلاف والتباين وتأثيره على التعلم والتعليم.

- التفاعل الدينامي بين عناصر الجامعة في ضوء التباين والتعددية الثقافية/الاجتماعية/الإنساني/الاقتصادية.

٥. مهمات كبيرة أمام القيادات الجامعية:

- رسم السياسة الجامعية.
- فرصة الاتفاق على قاعدة الاختلاف.
- بناء ثقافة جامعية.
- تطوير قيادات جديدة.

سابعاً: دراسة المنهاج المتكامل: حالة الجامعة الأردنية

ولما كانت أحدث الاتجاهات في التصميم الجامعي المستقبلي تعطي اهتماماً مركزاً على تكاملية المنهاج الجامعي فلقد قام الباحث بدراسة الوضع القائم في الجامعة الأردنية والوضع المؤمل كما يراها الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة.١٦

افتترضت الدراسة في ضوء المراجعة التفصيلية لأدبيات المنهاج المتكامل أن الخطة الدراسية التي تؤدي إلى الدرجة الجامعية الأولى ينبغي أن تتوفر فيها الخصائص الرئيسية التالية:

١. يتحمل الطالب مسؤولية حقيقية في تعلمه وتطوير التفكير الناقد لديه وسعيه نحو مزيد من المعرفة بطريقة علمية.
٢. مساعدة الطالب على مواجهة التحديات التي يفرضها التقدم المعرفي المتنامي وتحديد وتوضيح المفاهيم والمبادئ الأساسية الأكثر أهمية للتعلم والتعامل مع المعرفة.
٣. توفير منهاج متوازن يساعد الطالب على اختيار مستقبل وظيفي ومتابعة النمو والتقدم فيه.
٤. ضمان الوحدة العضوية المتكاملة في متطلبات الجامعة والكلية والقسم منفردةً ومجتمعاً.
٥. ضمان وسلامة الترابط والتواصل في الخبرات التي يمر بها الطالب ابتداءً من السنة الجامعية الأولى وحتى التخرج من الجامعة.
٦. يشكل البرنامج الدراسي الذي تتمثل فيه الخطة الدراسية نظاماً كلياً منسقاً ومنظماً بحيث يخدم أهدافاً محددة ومعروفة ومعلومة للطالب.
٧. متطلبات الجامعة في الخطة الدراسية مصممة كنظام معرفي متكامل يخدم أهدافاً عامة معرفة بوضوح ومعلومة للطالب.
٨. تركز الأقسام الأكاديمية على أهمية وأساسية التواصل والتكامل بين مختلف المواد التي تقدمها.
٩. التركيز على أهمية وأساسية التواصل والتكامل في المواد التي تقررها الخطة الدراسية من القسم الأكاديمي المعني أو من الأقسام الأكاديمية الأخرى من كلية القسم المعني أو من الكليات الأخرى في الجامعة.

١٠. ضمان استمرارية الخبرات التي يتعرض لها الطالب ابتداء من السنة الأولى وانتهاء بسنة التخرج.
١١. توضيح العلاقة العلمية بين مختلف مواد التخصص وتعرض الطالب لأساليب واستراتيجيات تدريس متنوعة.
١٢. توضيح وظيفية المعرفة التي توفرها مواد متطلبات الجامعة والكلية والقسم وربطها بقضايا المجتمع المحلي والأردني والإقليمي والإنساني.
١٣. إعطاء قيمة ووزن للاختلافات الفكرية التي تعتبر أساساً في البناء الشخصي والإنساني المستقل للطالب.
١٤. استثمار الإمكانيات والقابليات والاستعدادات المتوفرة لدى الطالب وعضو هيئة التدريس وكذلك المتوفرة والمتاحة في الجامعة.
١٥. تطوير المعرفة النظرية الأساسية بالتقنيات الحاسوبية والمعلوماتية وكذلك بالمهارات العملية المتجددة بهذه التقنيات.
١٦. استخدام وسائل وأساليب متعددة لتقويم أداء الطالب بما يتفق مع مضمون المعرفة والخبرة التي يوفرها البرنامج.
١٧. توفير الدعم المؤسسي (الجامعي) لدور عضو هيئة التدريس كمعلم ومنظم ومدير للعملية التربوية.
١٨. وضع نظام محدد ومؤسس لتوثيق الجهد التعليمي وتقويمه.

ولقد صيغت هذه الخصائص في تسع وعشرين فقرة تضمنتها الاستبانة التي وزعت على الطلبة في الجامعة الأردنية.

كذلك افترضت الدراسة على أساس المراجعة لأدبيات المنهاج المتكامل أن خصائص المادة الدراسية أو محتوى المادة الدراسية الواحدة هي كما يلي:

١. شمولية المعلومات بمختلف جوانب المعرفة وإمكانية توظيفها في حياة الطالب العامة.
٢. مساعدتها للطالب في تكوين اتجاهات إيجابية نحو الحياة الاجتماعية والبيئية والحياة العملية.
٣. ربطها المنطقي بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية.
٤. تنمية مقدرة الطالب على إصدار الأحكام المناسبة في مختلف المواقف.
٥. تأثيرها في تعديل السلوك الاجتماعي للطالب.
٦. تزويد الطالب بفهم متعمق للمفاهيم العلمية والاجتماعية.
٧. إثراؤها للغة العربية.
٨. تزويد الطالب بالعديد من المصطلحات الأجنبية.
٩. توفير الكثير من النشاطات التي تتناول جوانب مختلفة من الحياة.
١٠. توفير الفرص الحقيقية لمشاركة الطالب في إعداد مفردات المادة.
١١. وضوح أهداف المحتوى وشمولها لمختلف جوانب شخصية الطالب.
١٢. تحديد دور عضو هيئة التدريس في تحقيق أهداف المادة الدراسية ودوره في توظيف معلومات من مواد أخرى لتوضيح محتوى المادة التي يدرسها.
١٣. أهمية إجراء البحوث من قبل الطالب كجزء من متطلبات الطالب وخاصة تلك التي تتعلق بحياته الشخصية والمهنية مستقبلاً.

١٤. الوضوح والمنطقية في أهداف الامتحانات وعدم اقتصرها على الجانب المعرفي وتوظيفها لقياس إمكانية الطالب في توظيف المعرفة في الحياة.
١٥. تجنب التكرار في المواد التي تقدمها الجامعة أو الكلية أو القسم وضمان أن محتوى المادة الواحدة لا يتغير عشوائياً بتغير المدرس.
١٦. مساعدة الطالب على المشاركة في النقاشات والحوارات المتعلقة بجوانب الحياة المختلفة وزيادة وعيه بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
١٧. تحقيق توقعات الطالب المرجوة أو المؤملة ومساعدته على فهم المواد الأخرى التي يدرسها.

ولقد صيغت هذه الخصائص في ثمان وعشرين فقرة تضمنتها الاستبانة التي وزعت على الطلبة في الجامعة الأردنية. تم افتراض الدراسة على أساس مراجعة الأدبيات أن البرنامج الدراسي (الخطة الدراسية) ينبغي أن يوفر للطلاب فرصة حقيقية لما يلي:

١. معرفة أفضل بنفسه واكتشاف قدراته وقابلياته واستعداداته ورغباته وميوله واهتماماته ودوافعه وتحيزاته وأهوائه.
٢. مساعدته على الاعتراف بأخطائه وتقصيراته وتحديد معالم حياته الشخصية والاجتماعية والثقافية والشخصية والوظيفية.
٣. تعريفه بدوره في الإنماء المجتمعي على الصعيد الأردني والعربي والإقليمي والعالمية والإنساني.
٤. معرفته بغيره من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وأفراد الأسرة والأفراد والجماعات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع.
٥. إدراك معنى أو قيمة العمل الفردي والجماعي والسياسي والمؤسسي.
٦. إدراك أهمية الإنجاز في الوظيفة وفي العمل.

ولقد صيغت هذه الخصائص للبرنامج الدراسي (الخطة الدراسية) في سبع عشرة فقرة تضمنتها الاستبانة الموزعة على الطلبة.

وفيما يتعلق بالبيئة الجامعية افتترض الدراسة في ضوء أدبيات الموضوع أن البيئة الجامعية تتصف بما يلي:

١. توفير فرصة الاطلاع الواعي على مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في الجامعة.
٢. اعتماد القوانين والأنظمة والتعليمات السائدة في الجامعة على مجموعة من المبادئ والمرتكزات التي تجعل المناخ التعليمي-التعليمي مقبولاً وحافزاً للأداء الجيد (المبادئ والمرتكزات التربوية والعلمية والاجتماعية والإنسانية والسياسية والثقافية والفكرية).
٣. ارتباط مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات بالحاجات الوظيفية والإنسانية والاجتماعية والشخصية والسياسية والثقافية والفكرية للطلاب.

٤. تسهيل مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات فرصة اكتساب الطالب للخبرة العملية والمعرفة المنظمة في مجالات التعلم والبحث والتنظيم واللقاء الإنساني والاختيار الأكاديمي والاختيار الفكري الحر والتطوع والهوايات والنشاطات.
٥. مساعدة الطالب بشكل منظم على فحص منظومة القيم والاتجاهات العامة والخاصة لديه وذلك للتغيير أو التبديل أو التعديل فيها ليصبح إنساناً أكثر توازناً وانسجاماً مع نفسه ومع الآخرين.
٦. مساعدة الطالب على التعرف المنظم على منظومات القيم والاتجاهات لدى الطلبة في الجامعة، أفراداً وجماعات.
٧. توفير الحس الإنساني والاجتماعي المناسب للتفاعل الحر الذي يؤدي إلى تقارب وتواصل بين الطلبة بغض النظر عن التباين والتفاوت الثقافي والاجتماعي بينهم.
٨. مساعدة الطالب على الربط المنظم بين الخبرات المتنوعة التي اكتسبها في الجامعة بحيث تأتي استجاباته أو مواقفه أو قراراته منطقية وعقلانية.
٩. مساعدة الطالب في تنظيم مجموعة المعارف والمعلومات والآراء والأفكار التي يتعلمها أو يطلع عليها ووضعها في سياق متكامل ومتوازن بحيث تأتي اختياراته أو قراراته صحيحة وبعيدة عن التناقض والتعارض أو التنافر.

ولقد صيغت هذه الخصائص في تسع فقرات بعضها متشعب تضمنتها الاستبانة التي وزعت على الطلبة.

وهكذا تكونت استبانة الطلبة من ثلاث وثمانين فقرة بعضها كان متشعباً أو كانت الواحدة منها من عدد من الأسئلة الفرعية استقصت استجابات الطلبة نحو:

١. خصائص البرنامج الدراسي (الخطة الدراسية).
٢. خصائص المادة الدراسية (محتوى المادة الدراسية).
٣. البرنامج الدراسي ومدى توفيره لفرص حقيقية للفائدة الشخصية للطالب.
٤. خصائص البيئة الجامعية.

افتترضت الدراسة اعتماداً على أدبيات المنهج الجامعي المتكامل أن عدداً من الافتراضات تشكل أساساً ومرتكزات لبناء مناهج التعليم الجامعي:

١. تشكل كل من متطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية وحدة معرفية متكاملة ومتوازنة مصممة بعناية ووعي لضمان قاعدة أساسية في بناء الطالب ونموه الشخصي والاجتماعي والوظيفي.
٢. متطلبات القسم (التخصص) تشكل معاً وحدة معرفية متكاملة ومتوازنة يتم تصميمها وبنائها من قبل أعضاء هيئة التدريس في القسم اعتماداً على الأهداف العامة والخاصة للتخصص الواحد.
٣. متطلبات الجامعة والكلية والقسم (التخصص) تنتظمها معاً وحدة وشمولية وتكاملية المعرفة العلمية والإنسانية والاجتماعية والفنية.

٤. المحددات والخصائص الأساسية في بناء الفرد والمجتمع (الثقافية والإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) تكون أساساً في تطوير الخطة الدراسية التي يتخرج على أساسها الطالب في الجامعة.
٥. تصميم المنهاج الجامعي في ضوء متغيرات المجتمع المعاصر وعناصره (التفجر المعرفي، التكنولوجيا، تقنيات التواصل الحديث، المعلوماتية، العولمة-العالمية... الخ).
٦. بناء المنهاج الجامعي في ضوء متغيرات ومحددات التنمية الإنسانية والمادية في المجتمع الأردني والعربي والإنساني.
٧. تنفيذ الخطة الدراسية تصميماً وتدريباً وتقويماً وتعديلاً، هو مسؤولية مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس في القسم بما يستدعي ذلك من تعاون وتنسيق مع أعضاء هيئة التدريس في أقسام الكلية الواحدة والأقسام ذات العلاقة في الكليات الأخرى في الجامعة.
٨. قيام الوحدات الأكاديمية في الجامعة بتنظيم وتوفير وسائل وأساليب التواصل مع الطلبة ليكونوا على وعي وفهم ومشاركة بما يحدث من تغير وتبدل في برامجهم وخططهم الدراسية بما يتفق واحتياجاتهم واهتماماتهم.
٩. توفر الجامعة البيئة الإنسانية والمادية التي تساعد في تسهيل تنفيذ الخطط الدراسية وفي خلق مناخ عام يشجع وينشط حرية التواصل المعرفي والفكري والاجتماعي والثقافي فيما بين الطلبة من جهة وبينهم وبين الإدارة الجامعية وأعضاء هيئة التدريس من جهة ثانية.
١٠. الرصيد التاريخي والموروث الثقافي والإنساني الإيجابي العربي-الإسلامي هو أحد مرتكزات وأسس الأطر المرجعية في تصميم وتطوير الخطط الدراسية.
١١. الخطة الدراسية مستقبلية التوجه في أهدافها وفعاليتها وبدائلها.
- ١٢.
١٣. تصميم كل مادة دراسية (متطلبات الجامعة والكلية والقسم) على أساس أن تكون جزءاً من خطة إعداد الطالب ليحصل على درجة البكالوريوس في تخصص ما.
١٤. تحديد محتوى المادة الدراسية الواحدة على أساس حاجات وأهداف الخطة الدراسية وكذلك حاجات الطلبة.
١٥. إمكانية توظيف البحث العلمي كجزء من محتوى المادة الدراسية بمقدار ما تحتاجه الخطة الدراسية والمنهاج المقرر لتنفيذها.
١٦. يُفترض أن مواد متطلبات الجامعة تأخذ بالحسبان المفاهيم الأساسية والمهارات الضرورية من مختلف المعارف والعلوم لضمان تحقيق قاعدة معرفية متوازنة وعامة للطلاب في الجامعة.
١٧. يُفترض أن مواد متطلبات الكلية تأخذ بالحسبان المفاهيم الأساسية والمهارات الضرورية من مختلف المعارف والتخصصات العلمية التي تقدمها أقسام الكلية لضمان تحقيق قاعدة معرفية متوازنة وعامة للطلاب الذي يختار تخصصاً واحداً فيها.
١٨. يُفترض أن مواد متطلبات الكلية التي يدرسها الطالب من غير كليته تأخذ بالحسبان المفاهيم الأساسية والمهارات الضرورية من مختلف المعارف والتخصصات العلمية التي تقدمها أقسام من كليات أخرى غير كلية التخصص لضمان تحقيق قاعدة معرفية متوازنة ومتكاملة للطلاب.
١٩. يُفترض أن المواد التي يقدمها قسم التخصص تأخذ بالحسبان:

- المفاهيم المفتاحية (الأساسية) بالنسبة للتخصص.
- المهارات الأساسية الضرورية للتخصص.
- أن التخصص الواحد يشكل وحدة عضوية واحدة متكاملة.

- أن التخصص الواحد يتكون من عدد من الأنظمة المعرفية الفرعية التي تشكل معاً وحدة معرفية كبيرة تنظمها علاقات نظرية ومفاهيمية وعملية.
- أن التخصص الواحد في الكلية الواحدة لا يشكل بحد ذاته نظاماً معرفياً مستقلاً عن غيره من الأنظمة المعرفية (التخصصات) الأخرى التي تقدمها أقسام أكاديمية داخل الكلية أو أقسام أكاديمية في كليات أخرى.

٢٠. عضو هيئة التدريس على اطلاع عام بالخطة الدراسية للتخصص وعلى تواصل مع أعضاء هيئة التدريس الآخرين في القسم وذلك لضمان التكاملية في المنهاج ولتقليل التكرار والإعادة غير المقصودة في الخطة.

لقد صيغت هذه الافتراضات القائمة على مبادئ ومبركات المنهاج المتكامل بشكل فقرات عددها اثنتان وعشرون تضمنتها الاستبانة الموجهة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة.

وفيما يتعلق بمسؤولية عضو هيئة التدريس تجاه المنهاج الجامعي افترضت الدراسة في ضوء الأدبيات أن مسؤوليته تتمثل في قيامه بما يلي:

١. يقدم محتويات كل مادة ومتطلباتها مكتوبة بوضوح للطلاب في بداية الفصل الدراسي ويعرفه بأهداف المادة الدراسية التي يدرسها ومدى تكاملها مع المواد الأخرى التي يدرسها الطالب كما يعرفه (الطالب) بوسائل التقويم التي سيستخدمها.
٢. يعمل على إشراك الطلبة في تقديم المواد التي يدرسونها بحيث تأخذ ملاحظاتهم العناية والاهتمام لتكون مدخلاً من مدخلات التعديل والتغيير في المواد الدراسية.
٣. تقديم العون الضروري للطلاب ليصل إلى مستوى الأداء الممكن ويتعرف على جوانب القوة والضعف في أدائه ويلتزم كذلك بتقديم تقرير إلى القسم المعني بجوانب القوة والضعف لدى الطلبة الذين يدرسه.
٤. مطابقة ما يقدمه (عضو هيئة التدريس في الصف مع محتوى المادة الدراسية الوارد في وصف المادة في الخطة الدراسية).
٥. تصحيح الامتحانات بطريقة عادلة وفي وقت مناسب ووفق معايير محددة ومعلنة للطلبة في بداية الفصل الدراسي.
٦. الالتزام بمستوى الامتياز من حيث تمكنه من مادة تدريسه واهتمامه بالطلبة ومهارة التنظيم واستخدام استراتيجيات تدريس متنوعة على أن يتم ذلك بطريقة مهنية يعبر عنها سلوكه.
٧. الإخلاص في العمل والموضوعية في الأداء واغتنام الفرص ليتعلم من طلبته وزملائه في مواقف التفاعل معهم.
٨. احترام التباين والاختلاف الشخصي والثقافي والاجتماعي بين طلبته وزملائه ويتعامل معهم بدون تحيز.

ولقد صيغت هذه المسؤوليات في ثلاث عشرة فقرة تضمنتها الاستبانة التي وزعت على أعضاء هيئة التدريس.

أما أكثر النتائج أهمية التي توصلت إليها الدراسة فكانت على النحو الآتي:

أولاً : الطلبة

١. أعطى الطلبة أهمية مرتفعة لخصائص البرنامج الدراسي (الخطة الدراسية) التي عبرت عنها فقرات الاستبانة وهو ما يشير إلى تقدير عال لخصائص المنهاج الجامعي المتكامل. أما عن مدى تحقق خصائص البرنامج الدراسي في الواقع فكان كما يرى الطلبة بدرجة متوسطة.
٢. أعطى طلبة الكليات العلمية أهمية أكبر (ضمن المستوى المرتفع) لخصائص المنهاج المتكامل مقارنة بطلبة الكليات الإنسانية. أما عن مدى تحقق هذه الخصائص في الواقع فلا توجد فروق بين الفئتين حيث أجمع الفريقان على أن درجة التحقق هي في المستوى المتوسط.
٣. أعطت الإناث أهمية أكبر (ضمن المستوى المرتفع) لخصائص المنهاج المتكامل مقارنة بالذكور. أما عن مدى تحقق هذه الخصائص في الواقع، فلا توجد فروق بين الفئتين حيث أجمعنا على أن درجة التحقق هي في المستوى المتوسط.
٤. أعطى الطلبة من حملة شهادة الدراسة الثانوية الأردنية الفرع العلمي أهمية أكبر (ضمن المستوى المرتفع) لخصائص البرنامج الدراسي من حملة نفس الشهادة الفرع الأدنى. أما عن مدى تحقق هذه الخصائص في الواقع فلقد أجمعت الفئتان على أن درجة التحقق في الواقع هي من المستوى المتوسط.
٥. أعطى الطلبة أهمية مرتفعة لخصائص المادة الدراسية الواحدة في الخطة الدراسية المصممة على أساس المنهاج المتكامل وذلك بغض النظر عن متغيرات نوع الكليات (إنساني/علمي) التخصص في شهادة الدراسة الثانوية العامة (علمي/أدبي) والجنس (ذكر/أنثى). أما عن مدى تحقق خصائص المادة الدراسية فيرى الفريقان أن درجة التحقق في الواقع هي بمستوى المتوسط.
٦. أعطى طلبة الكليات العلمية والإنسانية أهمية مرتفعة لخصائص المادة الدراسية الواحدة في الخطة الدراسية المصممة على أساس المنهاج المتكامل. أما عن مدى التحقق في الواقع فيرى الفريقان أنه في المستوى المتوسط.
٧. أعطت الإناث ضمن المستوى المرتفع أهمية أكبر لخصائص المادة الدراسية الواحدة من الذكور. أما عن مدى التحقق في الواقع فهو في المستوى المتوسط كما ترى المجموعتان.
٨. لا توجد فروق في مستوى الأهمية لخصائص المادة الدراسية بين الطلبة على أساس التخصص الأكاديمي (العلمي/الأدبي) في شهادة الدراسة الثانوية الأردنية العامة، حيث كانت في المستوى المرتفع. أما عن درجة التحقق في الواقع فهي في تقدير المجموعتين في المستوى المتوسط.
٩. أعطى الطلبة أهمية مرتفعة لأثر البرنامج الدراسي، ككل، على شخصية الطالب. أما عن مدى درجة تحقق هذا الأثر في الواقع فكانت بمستوى متوسط.
١٠. لا توجد فروق في درجة الأهمية (ضمن المستوى المرتفع) لأثر البرنامج الدراسي على شخصية الطالب يمكن أن تعزى لمتغير الكليات (الإنسانية/العلمية). أما عن مدى تحقق الفائدة عملياً ترى المجموعتان (طلبة الكليات الإنسانية وطلبة الكليات

ثانياً : أعضاء هيئة التدريس

١. يوافق أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية أن خصائص المنهاج الجامعي المتكامل كما عبرت عنها فقرات الاستبانة الموجهة إليهم ذات أهمية عالمية، لكنها لا تتحقق في الواقع إلا بدرجة متوسطة.
٢. أعطى أعضاء هيئة التدريس من الكليات الإنسانية أهمية أكبر (ضمن المستوى المرتفع) لخصائص المنهاج الجامعي المتكامل من أعضاء هيئة التدريس من الكليات العلمية. أما عن مدى التحقق فلا يوجد فرق بين المجموعتين إذ كانت درجة التحقق في الواقع الفعلي في مستوى المتوسط.
٣. لا توجد فروق في درجة الأهمية المعطاة لخصائص المنهاج الجامعي المتكامل بين أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية حيث جاءت درجة الأهمية مرتفعة بالنسبة لهم جميعاً. أما عن مدى تحقق هذه الخصائص في الواقع فكانت درجة الأهمية في مستوى المتوسط بغض النظر عن الرتبة الأكاديمية.
٤. لا توجد فروق في درجة الأهمية المعطاة لخصائص المنهاج الجامعي المتكامل تعزى لمتغير سنوات الخبرة حيث جاءت درجة الأهمية بالنسبة لهم جميعاً في المستوى المرتفع. أما عن مدى تحقق هذه الخصائص في الواقع فكانت درجة الأهمية أو درجة الموافقة في مستوى المتوسط بغض النظر عن الفارق في سنوات الخبرة.
٥. لا توجد فروق في درجة الأهمية المعطاة لخصائص المنهاج الجامعي المتكامل تعزى لمتغير الجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس (أمريكا وكندا، أوروبا الغربية، أوروبا الشرقية، استراليا، الدول العربية). أما عن مدى التحقق في الواقع فالجميع يرون أنها في مستوى المتوسط.
٦. أعطى أعضاء هيئة التدريس أهمية مرتفعة لدورهم في مجال مسؤولية عضو هيئة التدريس تجاه المنهاج الجامعي المتكامل كما عبرت عنه فقرات الاستبانة الموجهة إليهم. وفيما يتعلق بمدى تحقق هذا الدور أو ممارسة المسؤولية فلقد أكدوا أن درجة التحقق في الواقع مرتفعة.
٧. لا توجد فروق، ضمن المستوى المرتفع، في درجة الأهمية لمجال مسؤولية عضو هيئة التدريس تجاه المنهاج الجامعي المتكامل تعزى للكليات التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس. وفي مجال تحقق هذه الممارسة لا توجد فروق ضمن المستوى المرتفع، تعزى للكليات التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس.
٨. لا توجد فروق في درجة الأهمية (ضمن المستوى المرتفع) لمجال مسؤولية عضو هيئة التدريس تجاه المنهاج الجامعي المتكامل تعزى للخبرة (٥ سنوات وأقل، ٦-١٠ سنة وأكثر). ولا توجد فروق تعزى للخبرة بالنسبة لدرجة تحقق أو ممارسة عضو هيئة التدريس لمسؤوليته تجاه المنهاج.
٩. لا توجد فروق في درجة الأهمية، ضمن المستوى المرتفع، لمجال مسؤولية عضو هيئة التدريس تجاه المنهاج الجامعي المتكامل أو لمدى ممارسة هذه المسؤولية

١٠. يوجد فرق في درجة الأهمية لمجال أثر البرنامج الدراسي على شخصية الطالب يعزى للجنس حيث كان متوسط الأهمية لدى الإناث أعلى منه لدى الذكور. أما عن مدى تحقق هذا الأثر في الواقع فالطلبة من المجموعتين يرون أنه يتحقق بدرجة متوسطة.
١١. لا توجد فروق ضمن المستوى المرتفع، لدرجة أهمية أثر البرنامج الدراسي على شخصية الطالب يعزى لمتغير التخصص الأكاديمي للطلاب في الدراسة الثانوية (الفرع الأدبي والفرع العلمي). أما عن مدى تحقق هذا الأثر في الواقع فالطلبة من التخصصين يرون أن درجة التحقق متوسطة.
١٢. على افتراض أن البيئة الجامعية في ضوء مفاهيم وأهداف المنهج الجامعي المتكامل ينبغي أن تتوافر فيها خصائص معينة، كان تقدير الطلبة لمدى تأثيرهم بالبيئة الجامعية بدرجة متوسطة.
١٣. يوجد فرق في مدى تأثير الطلبة، ضمن المستوى المتوسط، في البيئة الجامعية يعزى لمتغير الكليات (الإنسانية والعلمية) إذ بينت النتائج أن البيئة الجامعية أعلى على طلبة الكليات الإنسانية منه على طلبة الكليات العلمية.
١٤. يوجد فرق في مدى تأثير الطلبة، ضمن المستوى المتوسط، في البيئة الجامعية يعزى لمتغير الجنس (الذكور والإناث)، إذ بينت النتائج أن أثر البيئة الجامعية أعلى على الطلبة الإناث منه على الطلبة الذكور.
١٥. يوجد فرق في مدى تأثير الطلبة، ضمن المستوى المتوسط، في البيئة الجامعية يعزى لمتغير التخصص الأكاديمي في الدراسة الثانوية (العلمي والأدبي) إذ كشفت النتائج أن أثر البيئة الجامعية أعلى على الطلبة من التخصص الأدبي منه على الطلبة من التخصص العلمي.

ثامناً: المثال الإسرائيلي في التعليم العالي

مثال إسرائيل في مجال التعليم العام والتعليم العالي مناسب للإشارة إليه أو الاستشهاد به بالإضافة إلى ما سبق من استشهادات. سيعتمد كل ما يتضمنه هذا الجزء من الورقة على ما ذكرته الدكتورة صفا محمد عبدالعال في كتابها (التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل) ١٧.

١. نشطت الجامعات في إسرائيل في اتجاهين، أولهما: اتجاه يهتم بالعلوم الطبيعية والاجتماعية والأدبية والمجالات المهنية المختلفة، وثانيهما: يقوم على خلق المناقشة العلمية في كل المجالات التخصصية ذات التقنية العالية جداً.
٢. إحياء اللغة العبرية والثقافة اليهودية باعتبارهما دعامتين أساسيتين متصلتين بالفكرة الصهيونية وبالبعث القومي.
٣. انصهار الدين والسياسة في بوتقة واحدة، استناداً إلى فكر الحاخام أفراهام كوكس الذي بلور فلسفة شاملة للصهيونية الدينية سميت فلسفة التعليم العبري في

- وتقوم على أساس أن الإبداع اليهودي الأصيل، سواء كان في عالم الأفكار النظرية أو في حلبة الأعمال الحياتية اليومية، لا يمكن تحقيقه إلا في أرض إسرائيل، واليهودي لا يستطيع أن يكون مخلصاً لأفكاره وعواطفه وخيالاته في أرض الشتات بعكس الواقع على أرض إسرائيل، فالوحي المقدس يكون نقياً في أرض إسرائيل فقط، بينما يكون في خارجها مشوشاً ملوثاً وغير نقى.
٤. لا يجوز الالتحاق بالدراسات الجامعية إلا بعد أداء الخدمة العسكرية الإلزامية (ثلاث سنوات للرجال وستين للنساء). لذلك فإن معظم الطلبة يبدأون دراساتهم الجامعية في إسرائيل وهم فوق ٢١ سنة ويستثنى من هذا الشرط الطلبة المتفوقون الذين يأخذون وثيقة تأجيل الخدمة العسكرية حتى يتخرجوا.
٥. بلغ عدد خريجي الجامعات الإسرائيلية عام ١٩٩٨ نحو (٢٤٠,٠٠٠) طالب وطالبة يعمل ٢٠% منهم في مجال الأبحاث العلمية، كما بلغ عدد المسجلين في الدراسات العليا في العام نفسه (٨٠٠٠٠) طالب وطالبة تتولى الحكومة الإنفاق عليهم من ميزانيتها وذلك لتشجيعهم على الانتهاء من أبحاثهم والمشاركة في المنتديات العلمية والبحثية الدولية باسم إسرائيل.
٦. اهتمام إسرائيل بالتوسع في مجال البحث العلمي من خلال الإفتتاح على النظم الأجنبية؛ بناء قنوات للاتصال البحثي المتبادل بين الجامعات الإسرائيلية والجامعات في العالم؛ الاهتمام بإشاعة الثقافة العلمية والوعي بأهمية العلم والتكنولوجيا؛ توفير المناخ الصحي اللازم للمناقشات والحوار حول أسس وركائز الإستراتيجية التكنولوجية إذ لا يمكن تحقيق ديمقراطية بلا تعليم ويستحيل النهوض بالعلم دون ديمقراطية؛ الانتقاء الدقيق من بين طلبة المدارس الثانوية ذوي الميول البحثية والتفوق العلمي حتى يتم توجيههم للبحث العلمي.
٧. القضاء على الأمية العلمية والتكنولوجية بين الأطفال والشباب في الدولة على اعتبار أن هذه قضية محورية في تطوير العلم، ذلك أنه حين ينعزل التعليم عن المجتمع ويتخلى عن الموقف الناقد والواعي بما حوله ومن حوله، وحين تصبح تضاريسه مسطحة خامدة، ومعارفه معلومات مكدسة لا ترتبط بحركة الحياة، وأفاقها المتطورة، يفقد العلم قيمته الاجتماعية بل والمعرفية أيضاً.
٨. النشر العلمي واحد من أهم المقاييس المستخدمة لتقدير مستوى الإنتاج العلمي لدولة ما. اعتماداً على قواعد بيانات معهد المعلومات العلمية (ISI) في فيلادلفيا بالولايات المتحدة تم فهرسة المجلات العلمية التي يبلغ تعدادها (٣٥٠٠) مطبوعة مصنفة في ثمانية فروع تبين أن النشر العلمي للباحثين والمطورين والعلماء الإسرائيليين حقق ما نسبته ١% من إجمالي البحوث المنشورة في العالم، حيث بلغ (١٠٢٠٦) بحثاً إسرائيلية عام ١٩٩٥ في حين بلغ إجمالي البحوث المنشورة للباحثين والعلماء العرب في العام نفسه (٦٦٥٢) بحثاً، أي أن ما نشرته إسرائيل يقدر بضعف ما أنتجه الباحثون العرب، وأن إنجاز الجامعة العبرية وحدها يفوق إنجاز الجامعات العربية مجتمعة ولو قدر عدد العلماء الذين ينشرون بحثاً مقارنة بعدد السكان، لتبوات إسرائيل المكانة الأولى بنسبة (١١,٧) لكل عشرة آلاف نسمة، وتسبق كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية ومعدلها (١٠) وإنجلترا ومعدلها (٨,٤) واليابان ومعدلها (٣,٨).

وإذا كانت إسرائيل تسهم بـ ١% من النشر العالمي في الفروع المختلفة، فإن ذلك بخلاف النشر المشترك بين العلماء الإسرائيليين وغيرهم الذي يشكل بدوره نسبة مرتفعة من النشر العلمي العالمي. وقد باعت إسرائيل في عام ١٩٩٧ ما قيمته (١٣) مليون كتاب بمتوسط (٣) كتب في العام للشخص الواحد. وبلغت نسبة إنتاج الكتب المترجمة في العام ذاته (١,٢) كتاب لكل مليون نسمة في العالم العربي في حين بلغت (١٠٠) كتاب تقريباً

٩. فيما يتعلق بتسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية فإن التباين كبير جداً. ففي عام ١٩٩٥ سجل المقيمون في البلدان العربية (٢٤) علامة تجارية فقط أي بنسبة (٠,١) تقريباً لكل مليون نسمة من إجمالي السكان في الوطن العربي. وقد توزعت هذه العلامات على سبع دول عربية هي السعودية (١٤) علامة بنسبة ٧,٤ لكل مليون نسمة، والأردن (٤) علامات بنسبة (٧,٢)، والكويت (علامتان بنسبة ١١,٩)، وعلامة واحدة لكل من البحرين ولبنان وتونس ومصر بنسبة (١٧,٥ ، ٣,٢ ، ١,١ ، ٠,٢ على التوالي) وفي المقابل سجل القيمون في إسرائيل (٥٧٧) علامة بمعدل (١٠٢) علامة لكل مليون نسمة من السكان. وبالنسبة لبراءات الاختراع، فلم يتفوق على إسرائيل في ١٩٧٧ إلا خمسة بلدان هي الولايات المتحدة واليابان وسويسرا وتايوان والسويد على الترتيب من القمة. وكان معدل التسجيل في إسرائيل أعلى بكثير من بلدان مثل كوريا الجنوبية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا.

وفيما يتعلق بالسياسة العلمية والتربوية في إسرائيل وفي مواجهة العديد من المشكلات اشتملت السياسة الجديدة ما يلي:

١. التعامل مع العلماء الإسرائيليين المهاجرين من الدولة على أساس أنهم لم يجدوا الفرصة متاحة أمامهم إلا بالخدمة خارج إسرائيل، مع خلق صلة دائمة معهم لإلزامهم على مواصلة إتصالاتهم البحثية مع العلماء الدوليين.
٢. العمل على استيعاب العلماء في المؤسسات والمراكز البحثية برصد ميزانية لكل مؤسسة أو مركز لدعم البحث العلمي وإصدار دوريات علمية تستوعب نشر أبحاث العلماء مما يخلق نوعاً من التنافس المطلوب. وكذلك الاهتمام بإقامة المراكز العلمية لتكون أحد أجهزة الوعي والعلم في المجتمع على أساس أن يقاس نجاح أية مؤسسة جامعية في أي مجتمع مرتبط بالوظيفة التي تؤديها هذه المؤسسة وبالكيفية التي تؤدي بها وظيفتها.
٣. الاهتمام بالمواطنين الإسرائيليين الذين يشاركون بفعالية في الخدمات الاجتماعية للدولة ووضع برنامج جامعي يضمن مواصلة تعليمهم الجامعي وفق المناهج الدراسية التي تتماشى مع ميولهم واتجاهاتهم.
٤. تصميم برامج دراسية في الجامعات تتسم بالمرونة وذات صلة بالتقدم العالي في التعليم ومرتبطة بالمشاكل البيئية للمجتمع، وتقوم على تكامل المعرفة العلمية

٥. تطوير العلوم الأساسية بحيث تتحقق معرفة أعمق بالقوانين الطبيعية والاجتماعية في إطار الاهتمام بإقامة وحدات إنتاجية، لبحوث تكنولوجيا المستقبل والاختيار الدقيق لمجالات الدراسة النظرية والتطبيقية في المدارس التكنولوجية، وتعيين علماء للتدريس في تلك المدارس بصفة دائمة وليس بصفة مؤقتة.
٦. التوسع في تأسيس أقسام تكنولوجية في الجامعات بحيث تهتم بإضفاء الطابع الإنساني على المعرفة العلمية، في الوقت نفسه الذي تهتم فيه بتدريب الدارسين على مهنة محددة، تجعل الدارسين من متقني هذه المهنة بدرجة كفاءة عالية على أن يختار الدارس القسم الذي يناسبه، كما يحدد الوقت المناسب له لبدء الدراسة التي تمتد لثلاث سنوات.
٧. إسهام الجامعات والمعاهد الإسرائيلية في تأسيس عدد من المؤسسات الصناعية بهدف استغلال بحوث معينة في خلق إنتاج صناعي ذي مواصفات عالمية.
٨. السعي إلى الحصول على مساندة مالية من المجتمع الدولي للبرامج التي تهدف إلى إعادة بناء نظام التعليم وتطويره بما يخدم أهداف الصناعة والزراعة والبناء والمواصلات وغيرها.
٩. تنظيم ميزانية التعليم العالي من خلال المجلس الأعلى للتعليم العالي بحيث يتم الحصول على ٥٠% كحد أدنى من الميزانية من اعتمادات حكومية وما بين ١٥% و ٢٠% من الرسوم المفروضة على الطلبة و ١٠% من تبرعات هيئات محددة والباقي من مصادر مختلفة.
١٠. الاهتمام بإعداد أعضاء هيئات التدريس والإداريين بالجامعات وتوعيتهم بأدوارهم وإشراكهم في اللجان التي تم تشكيلها لتصميم البرامج والمشاريع وتحديد الميزانية اللازمة لخروجها إلى حيز التنفيذ.
١١. تنظيم عملية محو الأمية العلمية والتكنولوجية بين السكان جميعاً مع الاهتمام بالأبعاد الوظيفية والمهنية والحضارية، تأكيداً لضرورتها في استراتيجيه الأمن الإسرائيلي في المنطقة وفي العالم.
١٢. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم العالي من منطلق الإيمان بالهدف الأساسي وهو توفير التربية للجميع.
١٣. تأسيس عدد من المراكز التقنية الفائقة لاستيعاب العلماء الأكفاء من شتى أنحاء العالم.
١٤. تأكيداً لمزيد من الاهتمام بقضايا التكنولوجيا الجديدة، تم إنشاء مراكز قومية تكون مهمتها ترجمة كل ما تتكشف عنه المناقشات العلمية وتقارير البحوث والتطوير والمراجع والكتب والدوريات العلمية في جميع أنحاء العالم.
١٥. التوسع في إقامة علاقات دولية على جميع المستويات بدءاً من الإطار القومي وانتهاء بالبحوث الفردية.
١٦. البحث الدائم عن دم جديد يساير العصر المتغير والتطورات الحديثة في مجال البحث العلمي.
١٧. تأسيس مركز تعليمي تحت أسم زمركز شاليتنيلس لتحقيق هدف أساسي هو مساعدة الشباب الذين حرّموا من استكمال دراستهم الثانوية بسبب ضائقهم الاقتصادية والاجتماعية.

يوجد في إسرائيل عدد من الجامعات والمعاهد العلمية، من أهمها المعهد التكنولوجي الإسرائيلي (التخنيون)، الجامعة العبرية، معهد وايزمان للعلوم، جامعة بار إيلات، جامعة تل أبيب، جامعة حيفا، جامعة بن جوريون، الجامعة الشعبية، وجامعة كل إنسان (التعليم

بعض هذه المؤسسات (المراكز أو المعاهد) تمنح الدرجة الجامعية الأولى فقط؛ بعضها لا تقبل إلا الطلبة الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى من أجل الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة، بعضها لا تقبل إلا الطلبة الحاصلين على الماجستير من أجل الحصول على درجة الدكتوراة، بعضها تمنح الدرجة الجامعية الأولى بالإضافة إلى درجتي الماجستير والدكتوراة؛ وبعضها خاصة بالبحوث العلمية التي يجريها العلماء.

توصيات ومقترحات مستقبلية

١. بناء إطار مرجعي متكامل يتضمن فلسفة التعليم العالي في الأردن ورؤيته ورسالته وسياسته واستراتيجيته وخطة عمله وذلك وفق فهم عميق وتحليل دقيق لمتغيرات الماضي والحاضر والمستقبل مع الأخذ بالاعتبار، تحديداً وتركيزاً، متغيرات العلم والمعرفة والتكنولوجيا الناظمة والمحركة لمسارات المجتمع البشري المعاصر.
٢. تطوير سياسة جديدة للتعليم العالي في الأردن مشتقة من إطاره المرجعي يتضمن تعريفاً نظرياً وإجرائياً بها وبأهدافها ومبادئها وكذلك بالسياسات الفرعية المكونة لها والمتضمنة أهداف ومبادئ كل منها.
٣. تطوير استراتيجية جديدة للتعليم العالي تتضمن بالضرورة نصوصاً تعبر عنها، فلسفةً ورؤيةً ورسالةً على أن تتضمن الاستراتيجية، تحديداً وتعريفاً، ما يلي:

- أهداف الاستراتيجية العامة.
- مبادئ الاستراتيجية.
- الأهداف المرحلية للاستراتيجية.
- الاستراتيجيات الداعمة للاستراتيجية العامة.
- القضايا الاستراتيجية.

٤. تصميم خطط العمل المناسبة والملائمة لتنفيذ استراتيجية التعليم العالي على أن تتم باستخدام تقنيات الإدارة الحديثة المتقدمة في أدواتها ووسائلها.
٥. إعادة النظر في إنشاء الجامعة أو في إعادة تنظيمها على أساس الدرجة العلمية التي تمنحها والوظيفة التي تؤديها على النحو الآتي:

- الجامعة الشاملة المفتوحة للراغبين ممن أكملوا الدراسة الثانوية وخضعوا لشروط قبول معينة وتمنح فقط الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) في مختلف التخصصات. يفترض أن يهيئ لهذه الجامعة أفضل الكوادر التعليمية والإدارية و

- الجامعة الشاملة Comprehensive University المفتوحة للراغبين ممن أكملوا درجة البكالوريوس وخضعوا لشروط قبول معينة وتمنح فقط درجتي الماجستير والدكتوراة في مختلف التخصصات.
- الجامعة البحثية Research University المفتوحة للراغبين ممن أكملوا درجة البكالوريوس وخضعوا لشروط قبول معينة وتمنح فقط درجتي الماجستير والدكتوراة في البحث في تخصصات مختلفة. ويفترض في هذه الجامعة أن يكون البحث العلمي استراتيجياً تدرسيًا وهدفًا تدريسيًا. كما يفترض أن يتوفر لهذه الجامعة أنضج العقول البحثية من طلبة وأعضاء هيئة تدريس وتقنيات متقدمة جداً بالإضافة إلى بيئة جامعية مفتوحة ومستقلة وحررة تمارس فكرها وبحثها بمعزل عن القيود من أي نوع أو لون أو طبيعة.
- إنشاء معاهد أو مراكز يختص الواحد منها بشأن محدد يقع ضمن اهتمامات أو اختيارات المصلحة الوطنية أو القومية أو العالمية في مجالات السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة أو الهندسة أو التكنولوجيا أو الزراعة أو السكان أو الاجتماع أو غيرها. يمكن لهذه المعاهد أو المراكز أن تكون مستقلة أو ضمن حرم الجامعة الشاملة التي تمنح درجتي الماجستير والدكتوراة. ويفترض أن هذه المراكز والمعاهد تمارس نشاطاً علمياً، بحثياً وتدرسيًا، في الشأن أو المجال المحدد لها وقادرة أن تمنح درجة الماجستير أو الدكتوراة في هذا المجال. ويحسن أن يأتي التمويل الكامل لهذه المراكز أو المعاهد من قبل الموازنة العامة للدولة لأنها ستقدم نتائج أبحاثها ودراساتها ونشاطاتها للدولة لتكون أساساً في صياغة سياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها.
- إنشاء كليات أو معاهد أو مراكز في مختلف المناطق الجغرافية في الأردن تمنح الدرجة الجامعية المتوسطة (سنتان بعد الدراسة الثانوية) هدفها الأساسي اجتماعي-ثقافي-سياسي من أجل التطوير المجتمعي المحلي الشامل. يمكن لخريجي هذه الكليات أو المراكز أو المعاهد أن يتابعوا دراستهم في الجامعة الشاملة التي تمنح الدرجة الجامعية الأولى في التخصصات المختلفة وذلك وفق شروط وقواعد قبول معينة.
- دراسة إمكانية إنشاء الجامعة المتخصصة (الجامعة الزراعية، أو جامعة العلوم الهندسية، أو جامعة العلوم التربوية، أو جامعة العلوم الصحية، ...الخ).

٦. الجامعة لا تحتاج إلى سلطة إدارية من خارجها مهما كانت. فهي وثيقة الصلة بالمجتمع الداخلي والخارجي من خلال أدواتها ووسائلها وأساليبها، وتتوفر فيها الحكمة والمعرفة والخبرة، أكاديمياً، وإدارياً، وبالتالي لا حاجة لوزارة تعليم عالٍ ليس تعطى توجيهاً وإشرافاً أو تقترح عليها تعديلاً أو تبديلاً في برامجها وخططها، أو تتدخل في تعييناتها واختياراتها. وقد يكفي بمجلس أعلى للتعليم العالي مستقل يضع حكمته وخبرته في مدى الاختيار الحر للجامعة.

٧. الجامعة ينبغي أن تكون مستقلة وحررة في تطوير أنظمتها وتعليماتها ووسائلها وأدواتها بمعزل عن أي تدخل خارجي. وفيما يتعلق باختيار رؤسائها وقياداتها

٨. التمويل الجامعي أمر غاية في الأهمية يتحكم بفرصة وإمكانية تحقيق الأهداف الجامعية. ولأن الأوضاع المالية الحالية للجامعة صعبة فإنها تستدعي حلاً جذرياً. ولذلك، مبدئياً، يمكن تكوين مجلس وطني خاص تشارك فيه القطاعات الرسمية والخاصة والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني تكون مهمته الأساسية وضع سياسة وطنية لتمويل الجامعات تبنى عنها استراتيجيات وخطط مالية تؤدي بالضرورة إلى حل دائم لمشكلة تمويل مؤسسات التعليم العالي في الأردن.

٩. لا تفريق بين الجامعة العامة والجامعة الخاصة. وكلاهما يؤسس وينظم ويقدم البرامج والخطط اهتداءً و امتثالاً للإطار المرجعي العام للتعليم العالي في الأردن. ومن منطلق أهمية التعليم في المجتمع وخطورة أثره على الأجيال الناشئة وضماناً لمستوى متقدم، كماً ونوعاً، من الأداء وفقاً لأفضل المعايير والمستويات المتميزة عالمياً، فلا ينبغي أن يكون متغير أو هدف الربح المادي وارداً في أي تأسيس أو تنظيم أو استثمار جامعي. وبمقدار ما يأتي أداء الجامعة العامة أو الخاصة متميزاً، نوعياً، بمقدار ما تأخذ من اعتراف أو تقدير اجتماعي وثقافي وسياسي واقتصادي. وبمعنى أدق وأوضح سيكون التميز في الأداء أساساً للدعم المادي الذي يمكن أن يقدم للجامعة من القطاع العام والقطاع الخاص.

١٠. الجامعة بالإضافة لكونها مكاناً للعمل والمعرفة والتعلم والتعليم هي أيضاً وبنفس القدر من الأهمية مؤسسة اجتماعية-ثقافية-إنسانية-سياسية تتجاوز الحدود والسدود. وينبغي أن تكون مفتوحة ومستقبلية لكل التيارات والمدارس والاتجاهات الفكرية ومتفاعلة معها بالقدر الأكبر الممكن من الحرية والدينامية والإيجابية. إن الهوية الوطنية أو القومية للجامعة لا تتعارض مع الهوية العالمية أو الإنسانية لها. بل على العكس من ذلك إن عالمية أو إنسانية الجامعة تعزز هويتها الوطنية أو القومية وتستدعيها لمزيد من البحث والاستقصاء في جذور وتراث وموروث هذه الهوية مشاركةً منها في إغناء القيمة أو المعنى العالمي-الإنساني للجامعة.

١١. تتطلب أو تنتظر متغيرات المجتمع المعاصر فرداً أو إنساناً أو مواطناً جديداً ستلعب الجامعة الدور الأكبر في إعداده وبنائه. من أهم خصائص هذا الفرد أن يكون متكاملًا ومتوازنًا في إعداده الثقافي والمعرفي والمهني والوظيفي امتثالاً أو استجابةً لعناصر التغير والتبدل المعرفي والتقني التي تحكم مسارات الحياة المعاصرة على الصعيدين الفردي والاجتماعي. هذا يستدعي الجامعة أن تفكر جدياً بما يلي:

- توفير قاعدة ثقافية عامة متوازنة ومتكاملة في إعدادها ومضمونها تتشكل من العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والعلوم العامة والرياضيات والفنون ومهارات متنوعة وتكون متطلباً أولياً أساسياً يأخذ على الأقل %٤٠ من فترة الدراسة للحصول على الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس).
- الانصراف كلياً عن أسلوب المحاضرة المعدة سلفاً من قبل عضو هيئة التدريس واستثمار أو استخدام استراتيجيات الحوار والنقاش والسؤال والبحث بديلة عن

- الانصراف عن أساليب التقويم التقليدية (الاختبارات والامتحانات) والبحث عن وسائل تقويم جديدة من اختيار عناصر الموقف التعليمي-التعليمي وهم أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
- توفير تقنيات التعلم والتعليم ومختلف وسائل الاتصال والتواصل التي تسهل على الطالب الحصول على المعرفة والمعلومات والبيانات بمفرده واعتماداً على مهارات واجتهاداته واختياراته.
- بناء البرنامج الدراسي (الخطة الدراسية) بحيث تكون أساساً مناسباً لخريج الجامعة أن ينتقل في المدى القريب أو البعيد إلى تخصص أكاديمي أو مهني آخر بأقل قدر من الخسارة في الوقت والجهد والتكلفة.
- إعادة النظر في البنى التحتية الإدارية والفنية للجامعة بحيث تهيئ لمناخ جامعي دينامي وغني بإمكاناته المادية والاجتماعية والإنسانية.

الهوامش:

١. كان ذلك أثناء إجازة التفرغ العلمي التي قضها الباحث بجامعة البلقاء التطبيقية خلال العام الأكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٤.
٢. Washington, Education and Society, Submitted to the World Bank DC,2000 Developing Countries: Peril and Promise, a Report prepared by the task force on Higher Education
٣. كان الباحث ، أثناء انشغاله بهذه الدراسة، يقوم بدراسة ثانية بعنوان المنهاج الجامعي Integrated Curriculum. ومن منطلق أن موضوع هذه الدراسة يبحث اتجاهاً جامعياً حديثاً يحظى باهتمام كبير من الدارسين والباحثين، فلقد استفاد الباحث من نتائجه في دراسته حول مستقبل الجامعة في الأردن.
٤. التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل، صفا محمود عبدا لعال، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠.
٥. د. هشام غرايبة، اقتصاديات التعليم العالي في الأردن، من كتاب التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح، منشورات مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان-الأردن ٢٠٠١.
٦. د. أنور البطيخي، الجامعات الأردنية والبحث العلمي، من كتاب التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، منشورات مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان-الأردن ٢٠٠١.
٧. د. فايز خصاونة، التعليم الجامعي في الأردن ومقتضيات العصر: نظرة مستقبلية، من كتاب «التعليم العالي في الأردن: الواقع والطموح منشورات مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان-الأردن ٢٠٠١.
٨. د. إسحق الفرحان ، التعليم الجامعي في الأردن ومقتضيات العصر : نظرة مستقبلية ، من كتاب التعليم الجامعي في الأردن: الواقع والطموح ، منشورات مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان-الأردن ، ٢٠٠١.

٩. د. أمين عبدالله محمود ، حول مسيرة التعليم العالي العربي ، مجلة العربي ، العدد ٥٥٠ ، سبتمبر ١١، ٢٠٠٤
١٠. د. سلامة يوسف طناش ، سياسة القبول في الجامعات الأردنية الحكومية في ضوء نتائج الثانوية العامة في الأردن (الفرع العلمي) ، جريدة الرأي ١ و ٢/١٠/١٩٩٥ ، عمان-الأردن.
١١. الشيخ المعلم الدكتور عبدالكريم غرايبة، «أنا والجامعة...خمسون عاماً من اليأس والأمل» ، جريدة الرأي ، ١٠ و ١٧/١٠/٢٠٠٤ ، عمان-الأردن.
١٢. الدكتور Duderstadt أستاذ في العلوم والهندسة بجامعة ميتشيغان وكان رئيساً لها وله عديد من المؤلفات والأبحاث في مجال تخصصه بالإضافة إلى أبحاث ومؤلفات تتعلق بمستقبل التعليم العالي. لقد حظى كتابه المعني هنا بعدد من المراجعات الجادة واستثار الكثير من استجابات الباحثين والمهتمين بالتعليم الجامعي. لذلك اختاره الباحث كمرجع فريد متميز في هذا الإطار.
١٣. Education in Developing Counties :Peril and Promise, a Report Higher Task Force on Higher Education and Society, submitted Prepared by the Washington DC. 2000 ، to the World Bank
١٤. J.Duderstadt, A University for the 21st Century (Ann Arbor James (University of Michigan Press,2000 Michigan , The
١٥. دراسة قيد النشر بعنوان «المنهاج المتكامل: حالة الجامعة الأردنية» قام بها الدكتور سامي عبدالله خصاونة لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.
١٦. هذا الكتاب «التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل» هو في الأصل عمل بحثي لدرجة دكتوراه الفلسفة في التربية بكلية التربية بجامعة عين شمس بعنوان «مجالات التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل وتحدياتها للوطن العربي» بإشراف الأستاذين د.حامد عمار و د. شكري عباس حلمي. ولقد شاءت «سلسلة آفاق تربوية متجددة» أن تصدر هذه الرسالة في كتاب بعنوان «التعليم العلمي والتكنولوجي في إسرائيل» أصدرته الدار المصرية اللبنانية/القاهرة عام ٢٠٠٢